وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

شعبة: التاريخ

السيـاسة النقديــة فــي الجزائر خلال العهـد العثمانـــي

(1519-1830م)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تخصص تاريخ الدولة العثمانية

(1453-1924م)

إعداد:

- رحموني فتيحة
- خليفة فاطمة الزهراء

إشراف:

د/ الدراجي بلخوص

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
حمصي لطيفة		رئيسا
الدراجي بلخوص		مشرفا ومقررا
بوزرعي كمال		عضوا مناقشا

السنة الجامعية (1440-1441هـ/2019-2020م)


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه ونسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول ﷺ: « من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

وكما علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز وجل على أن هداني لسلوك طريق البحث والتشبه بأهل العلم وإن كان بيني وبينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر الأستاذ الدراجي بالخوص لإشرافه على هذا العمل، ثم أنني لا أنسى أن أشكر القائمين على مكتبة بلدية البرواقية على ما قدموه لنا من إرشاد وتوجيه
كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم يد العون و المساعدة لإتمام هذا العمل، وإخراجه إلى حيز الوجود.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى الوالدين الكريمين تقديرا لجهودهما و تضحياتهما،

إلى أخواتي و أبنائهم... خاصة سعيدة

إلى خطيبي و سندي في المستقبل..

إلى صديقاتي ومعارفي الذين أحبهم...

رحموني فتيحة.

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة و الفكر المستنير فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي.....وأبي العزيز.

إلى من أفضلها على نفسي ولما لا فقد ضحّت من أجلي ولم تدّخر جهدا في سبيل إسعادي على الدّوام .....أمي الغالية.

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي إلى إخوتي: محمد، وسام، نهى.

إلى من ضاقت السّطور على ذكرها فوسعها قلبي صديقتي: شيماء بوشنافة.

إلى من يكون سندي في المستقبل.

إلى من قاسمتني أسطورة العمل: فتيحة رحموني.

فاطمة الزّهراء

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

تح: تحقيق

تع: تعليق

تق: تقديم

غ: غرام

ق: قرن

م: ميلادي

هـ: هجري

(د. ط): دون طبعة

(د. س): دون سنة

(ف .ف .ق): فرنك فرنسي قديم

ر د ص: ريال دراهم صغار

مج: مجلد

ع: عدد

ص: صفحة

p – page

المقدمة

تعتبر العملة الدعامة الأساسية لأي دولة ذات سيادة أو تسعى إليها، حيث تقوم النقود بعدة وظائف اقتصادية هامة، ولعل سائر مكونات النظام النقدي إنما نشأت لأجل تسهيل قيام هذه النقود بوظائفها، فالسياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات تتخذها السلطات النقدية في الدولة من أجل التحكم في كمية النقود المتاحة (عرض النقود)، وفي ظل النظم النقدية المعدنية يتحدد حجم المعروض النقدي بشكل آلي، تبعا للرصيد المتوفر من المعدن، ولكن هذا لا ينفي وجود دور للدولة في إدارة العرض النقدي، لهذا سعى حكام الجزائر ومنذ السنوات الأولى لانضوائها تحت الحكم العثماني لإتباع سياسة تمكنها من التحكم في كمية النقود التي تلبي حاجات اقتصادها المحلي، خاصة في ظل شح النقود ومحدودية العرض الذي كان سمة عامة لاقتصاديات تلك الحقبة.

1ـ دواعي اختيار الموضوع :

إنَّ اختيار موضوع "السّياسة النقديّة للجزائر العثمانية (1518–1830)" ليكون موضوع مذكّرة تخرّج كانت وراءه أسباب ذاتية وأخرى موضوعيّة:

أ) الأسباب الذّاتيّة:

– ميولنا الشّخصي لدراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية وخاصّة فيما يتعلّق بالجانب المالي للمجتمع الجزائري.

– الرّغبة في توسيع الحقل المعرفي الشّخصي في هذا المجال.

ب) الأسباب الموضوعية:

– قلة الدّراسات حول السّكّة الجزائرية خاصة خلال العهد العثماني.

– التّعرف على المادّة وكيفيّة صنع السّكّة وأهم دور الضّرب في الجزائر.

- التّعرّف على المعيقات التّي تعرّضت إليها العملة الجزائريّة.

- إثراء البحث العلمي عامة والمكتبة الجزائرية خاصة.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع السّياسة النقديّة في الجزائر العثمانية في:

- اعتبار العملة من الوثائق المادّيّة ذات الأهميّة الكبرى بما تلقيه من أضواء على التّاريخ.

- توضيح معالم السياسة النقدية التي سار عليها حكام الجزائر في تلك الفترة.

- معرفة مدى ارتباط الجزائر بالدّولة العثمانيّة وذلك بالتّطرّق للعملة باعتبارها أحد رموز السّيادة.

3- الإشكالية:

إنطلاقا مما سبق طرحنا الإشكالية التالية التي تم على أساسها بناء خطة الموضوع، محاولين تفكيكها والإجابة عليها: **إلى أي مدى توفق حكام الجزائر العثمانية من وضع سياسة نقدية ناجعة؟**

ويتفرع عن هذا الإشكال العام مجموعة من الأسئلة المتمثلة في:

- ماهي أهم المؤسّسات التّي أشرفت على النّظام المالي في الجزائر؟

- كيف كانت تستخرج المعادن لصناعة السّكّة في الجزائر خلال العهد العثماني؟

- أين تتواجد أهم دور الضّرب الجزائريّة؟ وما مدى استقلالية دار السكة الجزائرية عن مثيلتها العثمانية؟

- ماهي العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني؟

– فيما تتمثل الإجراءات التي اتخذها حكام الجزائر للحد من انتشار العملة المزيفة؟

4– الدراسات السابقة:

تجدر الإشارة أنّ الدّراسات الأكاديميّة حول العملة في الجزائر نادرة نوعا ما، لذلك اعتمدنا على أطروحة دكتورة واحدة متخصّصة في هذا الموضوع، ألا وهي أطروحة شهرزاد شلبي التّي ناقشتها بجامعة باتنة1 سنة 2019 بعنوان: المؤسّسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية –نموذجا– وقد أفادتنا كثيرا في مختلف عناصر موضوعنا وكذلك رسالة ماجستير لفهيمة رزقي التي ناقشتها بجامعة منتوري بقسنطينة سنة 2011 بعنوان: سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا–قسنطينة– دراسة أثرية.

5– المنهج المعتمد:

اعتمدنا في كتابة بحثنا هذا على المنهج التاريخي الضروري لسرد الأحداث وفق تسلسل زمني، موظفين أيضا المنهج الوصفي المناسب لوصف الأحداث والوقائع ونقلها كما وردت من خلال المصادر والمراجع، ثم تحليل مضامينها وصولا إلى بلورة أفكارها وما يتوافق الدراسات المالية والاقتصادية.

6– الخطة المعتمدة في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية ارتأينا إلى وضع الخطة التالية :

مقدمة التي عرّفنا فيها بالموضوع ثم المبحث التمهيدي وهو تحت عنوان "الأوضاع الاقتصادية في الجزائر" وثلاث مباحث.

المبحث الأول: بعنوان "المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني" يتضمن ثلاث مطالب الأول متمثل في "الخزينة" و الثاني "مؤسسة بيت المال" والثالث " دار السّك.

المبحث الثاني: كان تحت عنوان "واقع صناعة السّكة في الجزائر خلال العهد العثماني" وفيه ثلاث مطالب فالمطلب الأول " السّكة" والمطلب الثاني تحدثنا فيه عن "دور الضرب في الجزائر" أما المطلب الثالث تطرقنا فيه إلى "قوالب الضرب المستخدمة لصناعة السّكة"

المبحث الثالث: بعنوان" العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني" الذي حاولنا من خلاله شرح أهم العملات المتداولة في الجزائر والعوامل التي أثرت فيها ففي المطلب الأول تحدثنا عن "العملة المحلية" وأنواعها والعوامل التي أثرت عليها والمطلب الثاني تطرقنا إلى" العملة الأجنبية" وتأثيرها على العملة المحلية والمطلب الثالث تحدثنا فيه عن " العملة المزيفة" والإجراءات التي اتخذها الحكام للتصدي لها.

أما في الأخير ختمنا هذه الدراسة بخاتمة حوت مجموعة من الاستنتاجات المتوصل إليها كمحاولة للإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها وذيلنا ذلك بملاحق هذا إضافة إلى فهرس المحتويات.

7- أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

للإلمام بالموضوع قدر المستطاع اعتمدنا على مجموعة من **المصادر** من بينها:

- كتاب "**الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**" لمؤلفه أبي حسن علي يوسف والذي تعرفنا من خلاله على كيفية تعامل الصاغة مع المعادن، بالإضافة إلى مفهوم السكة والقوالب التي تستعمل لسكها.

- كتاب أحمد شريف الزهار، الموسوم بعنوان "مذكرات أحمد شريف الزهّار"، هو من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في بحثنا، باعتباره شاهد عيان على كثير مما تعلق بالعملة سكها و دار الضرب.

أما**المراجع** التي خدمت موضوعنا بشكل كبير نجد:

- ناصر الدين سعيدوني،" النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)" والذي ساعدنا في إنجاز قسم كبير من البحث والإطلاع عن النظام الاقتصادي والمالي العثماني باعتباره من المراجع القليلة التي تتكلم في هذا الصدد.

- يمينة درياس،" السكة الجزائرية في العهد العثماني " حيث درست من خلاله القطع النقدية المضروبة بدار السكّة بتلمسان والجزائر العائدة إلى الفترة العثمانية.

- منور مروش، "دراسات عن الجزائر في العهد العثماني(العملة، الأسعار والمداخيل)" اعتمدنا من خلال هذا الكتاب على جانب واحد فقط ألا وهو العملة.

- **الصعوبات التي واجهناها:**

من البديهي أن يواجه الباحث صعوبات كثيرة في مساره العلمي، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من بحثه خاصة لما يتعلق الأمر بدراسة مواضيع لم تدرس من قبل.

- حاولنا تلخيص بعض الأحداث نظرا لغزارة المادة العلمية والتي كانت محددة بعدد الصفحات، لكن رغم هذا حاولنا قدر الإمكان تقليص متن الموضوع للمحافظة على توازن المباحث وعدد الصفحات التي أجبرنا على عدم تجاوزها.

- التشابه الكبير للمعلومات لدى بعض المصادر وعدم التفرقة بينها.

- بالإضافة إلى الوضع المتأزم الراهن في ظل انتشار فيروس كورونا كوفيد-19، الذي صعب علينا إمكانية التنقل إلى بعض جامعات الوطن من أجل إثراء موضوعنا، وكذا غلق مختلف المكتبات سواء الجامعية أو البلدية أو الولائية.

- عدم توفر المصادر الأجنبية بصيغة PDF.

المبحث التمهيدي: الأوضاع الإقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني

1- الزراعة

2- الصناعة

3- التجارة

مرّ الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني بمرحلتين، مرحلة القوة والازدهار التي استمرت منذ الدخول العثماني إلى القرن 17م، ومرحلة التدهور التي كانت من القرن 18م إلى غاية القرن 19م، ويمكن معرفة أسباب تذبذب اقتصاد الجزائر العثمانية من خلال التعرض للنشاطات الاقتصادية الرئيسية بالبلاد من زراعة وصناعة وتجارة.

أولا. الزراعة:

1. المحاصيل:

احتلت الجزائر الصدارة في المجال الفلاحي خلال الحكم العثماني (1519-1830م) [1] فالزراعة كانت هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، ومن خلال خريطة الغطاء النباتي[2] نجد قسما هاما من أراضي الجزائر الشمالية كان مغطى بالغابات، وقد اندثر جزءا كبيرا منها خلال القرن 19،[3] بسبب تشجيع السلطة العثمانية القبائل على استغلال الغابات.

ففي سنة 1789 قطعت أشجار منطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر بأمر من الداي، أما بالنسبة للمنطقة الشرقية فعاشت نفس الأوضاع حيث ظل الإنجليز يتزودون بأخشاب غاباتها مقابل 200 ألف فرنك حتى 1817[4]، هذه الظروف قلصت من مساحة الغابات الجزائرية.

---

[1]-محمد العربي الزبيري، "**التجارة الخارجية للشرق الجزائري**"،(د ط)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1972، ص 57.

[2]- أنظر الملحق رقم 01 ص 75.

[3]- ناصر الدين سعيدوني،" **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830)**"، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص30.

[4]- حنيفي هلايلي، "**أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص 152.

ومنه أصبحت تربية المواشي حرفة مكملة لزراعة أراضي العرش لدى سكان الهضاب العليا ومرتفعات بني راشد[1]، كما اتخذت مهنة الرعي شكل نشاط اقتصادي مستقل لذاته ترتبط به حياة العديد من القبائل الرحالة بالهضاب الوهرانية وأراضي الجنوب[2]، ويتضح ذلك من خلال قول شالر(...نظرا لأن سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع، بحيث تعتبر قطعانهم المصدر الأساسي للثروة،....فإننا نجد بها جميع أنواع الحيوانات، بما في ذالك الخيل والأبقار والجمال والحمير والبغال والغنم والمعيز.....)[3]، كما ذكر أيضا (... في بحر الجزائر تعيش جميع أنواع السمك المعروف في البحر الأبيض بوفرة...)[4].

أما من ناحية المحاصيل الزراعية اختصت كل منطقة في إنتاج محصول معين، فكانت كمية كبيرة من القمح تنتجها بجاية وسهل متيجة الخصب، إلى أن أجودها كان يأتي من نواحي تلمسان، وكان القمح الجزائر ممتاز ينافس محاصيل الدول الأخرى في الأسواق العالمية[5].

و يؤكد ذالك شارل بقوله (....والقمح الجزائري من النوع الصلب، والدقيق الذي يطحن منه يشبه الرمل في مظهره، وهو صعب للعجن والخبز الذي يصنع منه لذيذ، وهذا القمح مشهور في الأسواق الإيطالية، ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى بسبب جودته..)[6].

---

[1]– **قلعة بني راشد:** هي مدينة هوارة حاليا تقع في الغرب الجزائري، و بالتحديد في إقليم ولاية وهران تبعد عن معسكر ب 25 كلم و عن مستغانم ب 55 كلم، أنظر: محمد بن رقية التلمساني، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، تح: خير الدين سعيدي الجزائري، ط1، أوراق ثقافية، الجزائر، 2017، ص 94.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**.."، المرجع السابق، ص 31.

[3]– وليام شالر، "**مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر**"، تع: إسماعيل العربي، (دط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1982، ص33.

[4]– المصدر نفسه، ص 32.

[5]– أرزقي شويتام،" **نهاية الحكم العثماني في الجزائر و عوامل انهياره (1800–1830)**"، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص58.

[6] – الوليام شالر، **المصدر السابق**، ص ص 29، 30.

اشتغل سكان المناطق الجبلية وسكان السهول القريبة من المدن بزراعة الخضر والفواكه بصفة عامة، فقد كانت أرياف مدينة الجزائر تنتج الكثير من العنب وزيت الزيتون والتين المجفف الذي بيع في مختلف جهات البلاد كما صدر منه نحو الخارج[1].

إضافة إلى زراعة الكروم التي كانت تتم بعملية فعالة وناجحة، ففي شهر فيفري تنزع منها كل الحشائش وتترك الأغصان المثمرة وحدها حتى شهر أفريل، إذ يشتد عودها ويصل موسم القطف، حيث يصل ميزان عناقد العنب إلى ما يقارب 15 رطلا، ويتراوح قطر العنب ما بين 3 إلى 4 إشات[2].

هذا فضلا عن وجود بعض المزروعات النادرة، مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة، والأرز الذي ارتكز بالأراضي المروية بسهول شلف[3].

2. أهم أنواع الملكيات التي كانت شائعة في الجزائر:

أ. الملكية الخاصة: هي الأراضي التي يستغلها أصحابها مباشرة، ولا يتوجب عليهم نحو الدولة سوى فريضة العشر والزكاة، وكانت الملكيات الخاصة بمنطقة قسنطينة تشمل على 11.250 هكتارا يستغل منها 9000 هكتار لإنتاج الحبوب، و 4000 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر وتأخذ منها الدولة 20.762 قيمة حبوب في شكل ضريبة العشور والزكاة، أما

---

[1]– صالح عباد، "**الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)**"، (دط)، دار هومة، الجزائر، 2012 ،ص ص 335، 336.

[2]– وليام سبنسر، "**الجزائر في عهد (رياس) البحر**"، تع عبد القادر زبادية، (دط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 139.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي...**"، المرجع السابق، ص 32.

الملكيات الخاصة ببايلك التيطري فكانت تمد الدولة سنويا1330 بحمولة قدرها 1330 جمل وذلك بمثابة الزكاة والعشور[1].

ب . ملكية الدولة أو البايلك: تسمى بالعزل وهي الأراضي التابعة للدولة، وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة[2] وأغلب أراضي البايلك توجد بمنطقة دار السلطان وجهات وهران وقسنطينة، ففي إقليم دار السلطان كانت تتوزع على ثلاثة عشر مزرعة كبيرة وفي نواحي وهران كانت تقدر ب 11.250 هكتار وأغلبها يقع بالسهول القريبة من المدينة، أما بخصوص الجهات الشرقية كانت تنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة تقدر ب 60 ألف هكتارا[3].

ج . الأراضي المشاعة: (الجماعية) هي الأراضي التي يرجع التصرف فيها إلى سكان القبيلة أو الدوار، و تعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش وفي بعض النواحي الغربية بالأراضي السبقية[4].

د . أراضي الوقف: و هي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعديه.

هـ . أراضي الموات: هي الأراضي الغير صالحة للفلاحة لذا تركت بدون استغلال[5].

---

[1]– يمينة درياس، "**السكة الجزائرية في العهد العثماني**"، ط1، دار الحضارة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،2007، ص16.

[2]– حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص 154.

[3] ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، " **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**"، (دط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،2001م، ص 52.

[4]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص17.

[5]– ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص 53.

كان استغلال هذه الملكيات الزراعية، يتم بواسطة استعمال الآلات البسيطة، والالتجاء إلى رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات لإخصاب التربة[1]، في حين كان نظام الإرواء الزراعي يعتمد على مياه الأمطار لعدم توفر الخزانات وقنوات الرعي[2].

وبالإضافة إلى ذالك عان الفلاح الجزائري من ظروف صعبة أخرى، فقد كان معرضا للحملات العسكرية ومهدد من طرف قبائل المخزن المسلحة، كما أنه كان عرضة للأمراض والمجاعات التي كانت تجتاح البلاد بين الحين والآخر[3]، هذا على غرار السياسة الجبائية المفروضة عليه خاصة في أواخر العهد العثماني، هذا ما حال دون تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني[4].

ثانيا . الصناعة:

تأتي في مقدمتها الصناعة التقليدية التي كانت تستمد خامتها الأولية من الإنتاج الزراعي والحيواني، ساهم هذا في تنوع إنتاجها فكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، وكان جزء من الإنتاج يستهلك محليا، والجزء الآخر يصدر للخارج[5].

أما بخصوص الصناعات المحلية في الجزائر عرفت تنظيما دقيقا بحيث كل صناعة تنظم من طرف نقابات مخصصة لحرفيين، وكل حرفة لها أمين[6] يتولى تنظيم الحرفة، ومراقبة الإنتاج، والسهر على الجودة وترقية الحرفيين، كما كان يتولى أمر تقييد أسماء

---

[1]– أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني**....، المرجع السابق، ص 59.

[2] مؤيد محمود حمد المشهداني، سلوان رشيدرمضان، "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518–1830)**"، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية(مجلة علمية محكمة)، مج 5، ع 16،جامعة تكرت، أفريل2013م، ص 421.

[3]–ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**، المرجع السابق، ص33

[4]– أمير يوسف،"**الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة قضايا تاريخية، ع 8، ديسمبر 2017، ص 63.

[5]– أرزقي شويتام،" **نهاية الحكم العثماني**..."، المرجع السابق، ص62.

[6]– عمار عمورة، "**الجزائر بوابة التاريخ من قبل التاريخ إلى 1962م، الجزائر الخاصة**"، ج2، (دط)، دار المعرفة، الجزائر، ص188.

العمال الجدد الوافدين على المدينة، وأخيرا كان مطالبا بجمع الضرائب المقررة على حرفته وتسليمها بعد ذالك لشيخ البلد[1].

كانت كل حرفة مخصصة في شارع أو سوق، مثل شارع الحدادين، شارع النحاسين، سوق الفخاريين، سوق الذهب والفضة، زنقة الخياطين.....إلخ[2].

و من أهم الصناعات في الجزائر:

أ . الصناعة النسيجية و الجلدية:

عرفت الصناعة النسيجية انتشارا واسعا نظرا لوفرة المواد الخام مثل الصوف، والحرير، والكتان فكانت المدن والقرى تنسج الزرابي والحياك، والبرانس والأغطية والشواشي[3]، والشالات والمناديل، والأحزمة والعمائم، والقماش الذي يطرز بالذهب[4].

ارتبطت بصناعة النسيج صناعة الملابس[5]، فسراويل الجزائر وبرانيسها المصنوعة من الحرير والصوف، كانت تجد رواجا في السوق لنوعيتها الجيدة، والحقيقة أن اللباس الجزائري كان يحمل الصبغ بشكل جيد[6] .

بالإضافة للصناعة النسيجية نجد الصناعة الجليدية والتي أشاد بها وليام شالر بقوله (... صناعة اعداد الجلود ودبغها صناعة معروفة بكل أسرارها في هذا البلد، والجلود

---

[1]– أرزقي شويتام، "**المجتمع الجزائري و فعالياته(1519–1830)**"، (دط)، دار الكتاب العربي، الجزائر،2009، ص ص 221، 222.

[2]–عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**...، المرجع السابق، ص 188.

[3]– أرزقي شويتام، "**المجتمع الجزائري و فعالياته**..."، المرجع السابق، ص223.

[4]–وليام شالر، **المصدر السابق**، ص 93.

[5] ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص69.

[6]– وليم سبنسر، **المصدر السابق**، ص 145.

المدبوغة والمصبوغة على الطريقة المغربية، تبدو قريبة من درجة الكمال..)[1] ، وأهم منتجات هذه الصناعة الأحذية بمختلف أنواعها وألوانها، والمحافظ المطرزة بالذهب والفضة، ولوازم الخيول كسروج والألجمة[2] .

ب . الصناعة الغذائية:

تعتبر من أهم الصناعات الجزائرية التي كانت موجودة وقتئذ، والتي تتوزع على أفران الخبز(الكوشات)، ومطاحين الدقيق(الرحى)، وعصر الزيتون وتصبير الفواكه، بالإضافة إلى تجفيف الفواكه وتحضير المربى و تقطير ماء الورد، وصناعة عصر الزيت[3].

ج . صناعة السفن والأسلحة:

أولت الجزائر خلال العهد العثماني أهمية خاصة لمادة الخشب المخصصة لصناعة السفن، لأنها كانت بحاجة لأسطول قوي لمواجهة الأخطار الخارجية، ولهذا كانت جل معاهداتها مع الدول الأوروبية الشمالية، تنص على أن يكون الخشب جزء من إتاواتها، لذلك قامت الدولة بتجهيز ورشات لصناعات السفن وتصليحها في موانئ بجاية ومدينة الجزائر وشرشال[4].

أما بالنسبة لصناعة الأسلحة فشملت صنع البنادق، وسبك المدافع وتحضير البارود وتشكيل القنابل، ومن أهم مراكز صنع الأسلحة النارية قلعة بني راشد، وقلعة بني عباس

---

[1]– وليام شالر، **المصدر السابق**، ص 94.

[2]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري و فعالياته...**، المرجع السابق، ص 225.

[3]– ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي،**المرجع السابق**، ص ص67، 68.

[4]– أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص ص 228، 229.

وقرى فليسة، حيث كانت تصنع البنادق الجيدة المرصعة بالفضة والمرجان، وكذالك قرى وادي ميزاب، ومدينة توغرت وبوسعادة[1].

وما يمكن قوله باختصار، إن الصناعة في الجزائر كانت تحتفظ بطابعها التقليدي، نظرا لعدم محاولة تطويرها والنهوض بها، كما أن الصناعة تعرضت هي الأخرى إلى نفس العوامل التي عرقلت الزراعة، وبما أن الصناعة كانت تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل أساسي فإن تدهور القطاع الفلاحي، انعكس مباشرة على القطاع الصناعي، بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي كان يدفعها الصناع على مصنوعاتهم، هذا إلى جانب عامل آخر هو استيراد المصنوعات الأجنبية التي كانت تنافس مثيلتها المحلية[2].

ثالثا . التجارة:

مهما كانت الثروة الزراعية والصناعية التي تزخر بها البلاد، فإنها لم تكن كافية للنهوض بالاقتصاد الوطني، إن لم يكن هناك نشاط تجاري مكمل وموازي لها، لذا مارس الجزائريون في العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا حتى أصبح من الدعائم الرئيسية للاقتصاد الجزائري، وعليه لم تكن التجارة مقصورة على المستوى الداخلي فقط، بل امتدت إلى ما وراء الحدود، فلذا انقسمت التجارة الجزائرية إلى نوعين[3]:

1 . التجارة الداخلية:

[1]– ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص 66.

[2]– أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر**...، المرجع السابق، ص ص 63، 64.

[3] المرجع نفسه، ص 64.

كانت الاختلافات بين المناطق من حيث الإنتاج الزراعي والصناعي سببا أساسيا في قيام التجارة الداخلية، حيث كانت المبادلات بين الريف والمدينة، وبين المناطق الجبلية والسهلية وبين التل والجنوب، تتم أساسا في الأسواق الأسبوعية والموسمية والسنوية[1].

ومن أهم المراكز التجارية مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان، ففي مدينة الجزائر مثلا كانت الأسواق التجارية ترتكز على شارعين رئيسيين، أحدهما يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، والآخر من وسط المدينة وينحدر نحوى المرسى، ففي الشارع الأول توجد كل من سوق الكتان وسوق الزيت والشمع والقمح وسوق الخشبة وسوق الحديد وسوق الصباغين....، وفي الشارع الثاني توجد عدة أسواق أخرى مهمة منها سوق السمن وسوق القيسارية، حيث تباع الكتب ويجتمع الخطاطون[2].

كما عرفت الأرياف هي الأخرى حركة تجارية واسعة، فمنها الأفقية التي تتم في المناطق الشمالية التلية، ومنها العمودية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والقبائل التلية، وكانت الأسواق الأسبوعية تعقد في مختلف المناطق التلية، وكان ذالك بتشجيع من الإدارة نظرا لأهميتها الاقتصادية والسياسة[3].

بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الباعة المتجولين، المعروفين بالعطارين الذين كانوا ينتقلون عبر الوطن، وكانت سلعتهم تحتوي على مواد التجميل، والعطرية والمرايا والمحارم، وغيرها من المواد التي كانوا يستوردونها من المدن الجزائرية[4].

2 . التجارة الخارجية:

[1]– صالح عباد، **المرجع السابق**، ص 339.

[2] ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي،**المرجع السابق**، ص 71.

[3]– أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري و فعالياته...**، المرجع السابق، ص 336.

[4]– المرجع نفسه، ص 338.

عرف مرسى العاصمة مثله مثل الموانئ الجزائرية الأخرى، نشاطا تجاريا مع الخارج سواء مع الدول الأوروبية أو البلاد العربية[1]،

إذ ارتكزت تجارة الجزائر مع كل من تونس والمغرب الأقصى وبقية الأقطار العربية على المواد الكمالية والترفيهية، وكانت هذه التجارة لاسيما المتعلقة بموسم الحج تدر أرباحا وافرة على المساهمين فيها وهو ما جعلها تلقى رواجا واسعا[2]، مقابل استيراد العبيد والأسود والحمير المصرية، والقطن المغزول والخام والأقمشة الدمشقية وأوراق اللعب، والمواد الممزوجة للصباغة والتلوين والأواني الفخرية والزعفران والكاغط والحرير..[3]

فيما يخص التجارة مع بلاد السودان كانت تعتمد على الحاجات الضرورية للعيش، إلى جانب بعض المواد الكمالية، مقابل استيراد العبيد والتبر وريش النعام وبعض المنتجات المدارية الإفريقية، لكن هذه التجارة تدهورت بعد انفتاح بلاد السودان على المحيط الأطلسي، وإلغاء النخاسة وانعدام الأمن بالطرق الصحراوية[4] .

كانت الدول الأوروبية بخصوص فرنسا تستورد الموارد الأولية المتوفرة بكميات تجارية كالأصواف والجلود و الشمع والزيوت والحبوب، مقابل تصدير المواد الكمالية والترفيهية كالعطور والمصبرات من فرنسا، والزليج من إيطاليا والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا والسكر والقهوة والأقمشة من إنجلترا عن طريق جبل طارق[5].

---

[1]– عمار عمورة، "**الجزائر بوابة التاريخ**..."، المرجع السابق، ص 193.

[2]–ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**.."، المرجع السابق، ص37.

[3]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 24.

[4] ناصر الدين سعيدوني،**النظام المالي**..، المرجع السابق، ص 38.

[5]– حنيفي هلايلي، **المرجع السابق**، ص 161.

ولقد عرف الوضع التجاري في الجزائر أواخر العهد العثماني ركودا ملحوظا، وذالك راجع إلى نظام الإحتكار الذي فرضته الدولة بهدف خلق مداخيل مضمونة، خاصة بعد استحواذ اليهود على التجارة في عهد الدايات الأمر الذي أعاق توسع التجارة وتسبب في تواضع حجمها وآفاقها[1] وقد أشار شالر أنَ سبب هذا العجز يكمن في إهمال الإيالة الجزائرية للتجارة مع إفريقيا، ومنافسة دول الجوار كتونس والمغرب الأقصى ومصر وطرابلس واستحواذهم على القسم الأكبر من تجارة إفريقيا[2].

[1]– أمير يوسف، **المرجع السابق**، ص 64.

[2]– وليام شالر، **المصدر السابق**، ص 103.

المبحث الأول: المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني.

المطلب الأول: الخزينـــة

المطلب الثاني: بيت المـال

المطلب الثالث:دار السك

المبحث الأول: المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني.

المؤسسات المالية هي مؤسسات وسطية تقدم خدمات مالية، وتعالج المعاملات المالية لعملائها، وتعتبر أحد المكونات الأساسية لنمو الاقتصاد، لذا أولت الجزائر اهتماما كبيرا بها وتمثل ذلك بخلق مؤسسة جديدة ألا وهي الخزينة إلى جانب بيت المال المؤسسة الشرعية التي سيرت الشؤون المالية للدولة من قبل التواجد العثماني في الجزائر، هذا بالإضافة إلى دور الضرب والتي تعتبر من أهم المؤسسات التي لها علاقة بالنظام النقدي في الجزائر.

المطلب الأول: الخزيـــنة

1. تعريف الخزينة:

أ) . لغــة:

هو اسم الموضع الذي يخزن فيه الشيء، وخزانة الإنسان قلبه وخازنه وخزّنه لسانه، كلاهما على المثل كما جاء في وصية لقمان لابنه: إذا كان خازنك حفيظا، وخزينتك أمينة، رشدت في أمريك دنياك وآخرتك، ويعني اللسان والقلب[1].

ورد لفظ الخزينة في القرآن الكريم بعدة معاني: بمعنى مكان الحفظ لقوله تعالى:
{ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ }[2]، أي اجعلني على خزائن جبايات الأرض وغلالها وكيلا حافظا مدبرا عليها[3].

ب). إصطـلاحا:

---

[1]– إبن المنظور بن محمد مكرم، "**لسان العرب**"، تح: عبد الله الكبير و آخرون، دار المعرفة، القاهرة، (د س)، ص 1154.

[2]– القرآن الكريم، **سورة يوسف، الآية 55.**

[3]– عبد الرحمن بن ناصر السعدي، "**تيسير الكريم الرَحمان في تفسير كلام المنان**"، تح: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، دار إبن حزم، لبنان، ص401.

هي المكان بكل دلالاته سواءً كانت مجموعة رفوف أو غرف تحتفظ بها الأموال، وكذا الودائع والأمانات، وكل ما هو ثمين وتعود ملكيتها للأشخاص أو الدولة[1].

أما خزينة إيالة الجزائر التي أثارت اهتمام الأوروبيين فهي عبارة عن دهاليز مقوسة تحت الأرض، وبابها يفتح حصن الدار الذي يجتمع بها الديوان، وعلى باب الدهاليز مقاعد خشبية يجلس عليها 16 نوبتاجيا[2].

يرجع تاريخ تأسيس الخزينة في الجزائر إلى الفرمان الذي أصدره مراد الثالث عام 1580م الذي أمر بتعيين دفتر دار مستقل عن الجزائر، بعد أن كان نظامها المالي موحد مع تونس و طرابلس[3]، كان موقع الخزينة في البداية في قصر الإيالة بالجنينة، وفي سنة 1817م نقلت إلى القصبة[4].

أما لما تحتويه هذه الخزينة حسب مبارك الميلي أنها احتوت على السيوف الذهبية والخناجر والبنادق المرصعة والحلي والجواهر والياقوت،[5] ونفس الشيء لنور الدّين عبد القادر الذي يرى أن الخزينة هي الوحيدة أو كانت تكاد تكون هي الوحيدة في ذلك العصر عامرة من المال على ما يوضع فيها ويدخر من مصنوعات نفيسة[6].

---

[1]– سهيل صابان، "**المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**"، مر: عبد الرزاق محمد، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 98.

[2]– مبارك بن محمد الهلالي الميلي، " **تاريخ الجزائر في القديم و الحديث**"، ج3، (د ط)، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 292.

[3]– شهرزاد شلبي، " **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية نموذجا (1798–1830م)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2019/2018، ص132.

[4]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 34، أنظر الملحق رقم 02 ص 75.

[5]– مبارك الميلي، **المرجع السابق**، ص 292.

[6]– نور الدين عبد القادر، " **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**"، (د ط)، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 79.

أما عن مقدار هذه الأموال والودائع التي تحتويها الخزينة فصعب التحقيق، لأن التقديرات الأولية لهذه الأموال لا تعتمد على حساباتها، وذلك لاختلاف الروايات وغموضها من جهة ومن جهة أخرى فإنّ السجلات الرسمية للخزينة قد اختفت أو ضاعت إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر ومع ذلك فإنه يوجد إحصاءات تقريبية[1]، حيث قال وليام شالر"... في بداية القرن التاسع عشر بدأت الخزينة الجزائرية تتعرض للتراجع المالي ممّا سبب عجز لميزانية الدولة الجزائرية بسبب الإنفاق المالي المتعدد خاصة الجانب العسكري منه"[2].

2. موظفو الخزينــة:

أ). الــداي[3]: لم يكن هناك نظام محدد ومضبوط لتعيين الداي، كما لم تكن فترة حكمه محددة؛ فالدّاي يبقى على رأس السلطة إلى غاية وفاته[4]، وأصبحت السلطة التنفيذية بيده[5]، وكان يساعده في أداء مهامه الإدارية وإصدار أوامره وتعليماته ديوان خاص، يتشكل من موظفين سامين، بينما كان يقوم بتنفيذ هذه الأمور مجموعة كبيرة من الموظفين والضّباط المتقاعدين الذين كانوا بدورهم يشكلون الديوان الكبير الذي يجتمع أعضاؤه في المناسبات الرسمية[6] وأصبح يتم اختياره من طرف الوجاق.

---

[1]– أحمد السليماني، "**النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**"،(د ط) مطبعة دحلب، الجزائر، (د س)، ص ص 61-62.

[2]– وليام شالر، **المصدر السابق**، 61.

[3]– **الداي:** كلمة تركية تعني (خال) ولكنها فيما يبدو لم تستخدم للدلالة على عمل موظفي إلاّ في الجزائر وتونس، كانت في بادئ الأمر لقبا شرفيا مثل كلمة ألب عند الأتراك القدامى يتطلب الحصول عليه إثبات الجدارة في البحر والحرب في المتوسط، ثم استخدم هذا اللقب الشرفي لوظيفة عسكرية في الجيش الإنكشاري في الجزائر و تونس، أنظر: محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط1، دمشق، 1969، ص 69.

[4]– صالح عباد، **المرجع السابق**، ص277.

[5]– أحمد سليماني، **المرجع السابق**، ص25

[6]– ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص 16.

كان الداي يشرف على الخزينة إشرافا إجرائي معنوي، يتمثل في الحرص على ضمان المصادر المالية التي تزود الخزينة ومراقبة النشاط المالي كدفع أجور الجند في مواعيدها، أو إقرار تحديد أسعار المنتجات ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والنظر في تقييم عملة الجزائر والعملات الأجنبية الأخرى، لهذا كان على الداي حضور جلسات ديوان موظفيه في الصباح والانفراد بكتابه في المساء، حتى يحيط بنشاطات الخزينة ويسوي الأمور المتعلقة بها[1].

كان مفتاح الخزينة يوضع عنده ويسلّمه كل صباح للخزناجي[2]، كان الداي يتقاضى مثل ما يتقاضاه أعلى مرتبة في الانكشارية ، بالإضافة إلى الهدايا والعوائد المقدّمة له من طرف قناصل الدّول والبايات والقياد المحليين[3]، وينقسم الدايات من حيث سلوكهم ومزاجهم في مباشرة مهامهم الإدارية والمالية إلى صنفين:

- الصنف الأول: زاد في متاع الدّنيا منصرف إلى الأعمال الخيرية، مثل الداي محمد عثمان باشا (1766-1791م)، حيث أنفق ماله في تشييد المساجد والقلاع والحصون.

- الصنف الثاني: يمتاز بعدم القدرة بتسيير أعمال الدولة لأنه توصل إلى منصبه بفضل الانكشارية ، المطالبة بزيادة الأجور، وأغلب هؤلاء الدّايات كانوا يمتهنون مهنا بسيطة مثل: الدّاي علي الغسال، الذي كان يغسل الأموات قبل توليه منصب الداي، ويمتاز هذا الصنف كذلك بالإسراف والتبذير[4].

ب). الخزناجـــي: هو بمثابة الوزير الأول مكلّف بالخزينة، وهو الوحيد الذي يدخلها بعد أن يستلم المفاتيح من الدّاي، الذي كان يعين من طرفه بموافقة الديوان، يقوم الخزناجي بتسليم

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، ص 159.

[2]- مبارك الميلي، **المرجع السابق**، 292.

[3]- صالح عباد، **المرجع السابق**، ص279.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، " **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص ص 163-164.

المداخيل ويشرف على الإنفاق ويراقب أمور السكة، أي مكلف بأموال الدولة الداخلية والخارجية وأصبح يعرف بوزير المالية[1].

ومنصب الخزناجي عرف تطورا ملحوظا ،فبعد أن كان في العهد العثماني الأول مجرّد موظّف يشرف على الخزينة خاضع لأوامر الكتاب الأربعة، أصبح في أوائل القرن 19م في المرتبة الأولى في نظام الحكم، وأصبح مؤهلا لتولي منصب الدّاي[2].

الشخصيات التي مارست هذه المهنة و كان لهم تأثير بالغ على النظام المالي كالتالي[3]:

الاسم	العهد	السنة
مصطفى باشا	عهد الداي حسين باشا	[1798/1791م]
مصطفى آغا	عهد الداي مصطفى باشا	[1805/1798م]
محمد باشا	عهد الداي حاجّي علي	[1815/1809م]
حسين الجزائري	عهد الدّاي عمر باشا	[1817/1815م]
يحيى آغا	عهد الدّاي عمر باشا	[1817/1815م]
ابراهيم ابن سليمان	عهد الدّاي علي خوجة	[1818/1817م]

ج). الكتاب الاربــعة: اتضحت اختصاصاتهم منذ بداية القرن 18م، حيث تزايد نفوذهم واكتسبوا مرتبة سامية في جهاز الدولة[4]:

[1]– محمد بن ميمون الجزائري، "**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**"، تح و تق: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1981، ص 34.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 162.

[3]– نفسه، ص ص 163–164.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، "**ورقات جزائرية**..."، المرجع السابق، ص176.

– الكاتب الأول ملقب بالمكتاجي (المقاطعجي[1]): هو رئيس الكتبة الآخرين كان يشرف على سجلات الدّولة.

– الكاتب الثاني الملقب بالدفتردار[2]: كان يراقب مخازن الدولة ويقوم بتسجيل مصادر دخل البلاد من ضرائب مختلفة ورسوم متنوعة.

– الكاتب الثالث أو وكيل الخرج الصغير: كان يقوم بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري.

– الكاتب الرابع الملقب بالرقمجي: كانت مهامه منحصرة على المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية[3].

د). أمين السّكــة: هو مساعد الخزناجي الأول المكلّف بمراقبة وضرب وصرف النقود الذّهبية والفضّية والنّحاسية، كما يشرف على اقتناء الذهب والفضّة، يعمل على تسجيل المبالغ المالية في دفتر خاص، و تقدير قيمة المجوهرات ووزنها وفحصها للتأكد منها[4]، وقد كان أمين السّكة يستعين في عمله بأجيرين من اليهود، إحداهما مكلّف بالتحقق من النقود المشكوك فيها ويدعى "العيّار"، والآخر يقوم بوزن العملة ويسمّى " الوزّان "[5].

---

[1]– **المقطاعجي:** من مقاطعة أي إقطاع و جي هي علامة النسبة في اللغة التركية ،وهو مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على متولي تفاصيل الاقطاعات في الدفتر خانا (الإدارة المالية في الدولة العثمانية)، والمقطاعجي هو أيضا صاحب الإقطاع الذي عليه جمع الأموال و تقديم جزء كبير منها، أنظر: حسن الحلاق و عباس الصباغ ،"**المعجم الجامع في المصطلحات (الأيوبية والعثمانية ذات الأصول العربية و الفارسية و التركية)**"، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص 208.

[2]– **الدفتردار:** أي ممسك الدفتر وهي تتكون من كلمتين دفتردار بمعنى القابض على الدفتر و هو أكبر منصب للشؤون المالية للدولة لعثمانية، يقابله في الوقت الحالي وزير المالية، ينظر: سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص 114.

[3]– ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص ص 17–18.

[4]– شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 141.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، 161.

هـ). الصـايجي: هو الموظف المسؤول على عد النقود الداخلية والخارجية للخزينة[1]، كان يباشر عمله بحضور متخصصين في تقويم المعادن وتقييد الحسابات في السجلات، يطلق على أحدهم إسم صايجي كبير أي " المحاسب الكبير"، والثاني يطلق عليه إم كوجك صايجي "المحاسب الصغير"، بالإضافة إلى الخزندار المسؤول عن خزن المال والاحتفاظ به.

و). الكـاخيا : هو المكلّف بحراسة خزينة الدولة[2].

3. مصـادر دخل الخزينة:

كانت مصادر دخل الخزينة كثيرة ومتنوعة والتّي تمثلت في الضرائب الاعتيادية (المشروعة) والضرائب المستحدثة.

أ). الضرائب الاعتيادية (المشروعة): هي الضرائب التي سنّتها الشريعة الإسلامية وألزم بها المسلم طبقا لتعليمات الدّين الإسلامي و هي متمثلة في العشور والزكاة[3].

ـ العشور: هو من الضرائب الشرعية المباشرة[4]، تؤخذ عن إنتاج أراضي الملكية الخاصة، التي تخضع لمراقبة موظفي البايلك الفعلية[5]، والعشور حسب ما يفهم من لفظه لا يتجاوز اخذ الحكام لعُشر المحاصيل الزراعية، غير أن الواقع مخالف لذلك حيث أخضعت لمساحة الأرض المزروعة بغض النظر عن كمية الإنتاج المحصل عليها، فاعتمدت فيها عادة

---

[1]– مبارك الميلي، **المرجع السابق**، 292.

[2]– شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، 142.

[3]– فلة القشاعي، مولود موساوي، " **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني**"، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990/1989، ص 61.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص83.

[5]– صالح عباد، **المرجع السابق**، ص346.

على عدد المحاريث التي تعرف بالجابدات[1]، وحدّد مقدار ضريبة العشور بصاع من القمح ومثله من الشعير وحمولة من التين مع مساهمة نقدية بسيطة[2]، حسب اختلاف الفلاحين وتعاملهم مع موظفيهم.

يعرف القابض المكلّف بالعشور بقائد العشور حيث يوجد واحد في بايلك الشرق والآخر في بايلك الغرب[3].

ـ **الزكاة:** قال الله تعالى :{ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ }[4]، هي ضريبة شرعية على الحبوب والماشية وغيرها من الأموال المعدنية والنقدية، حيث اعتُمدت في الجزائر لتحصيل الموارد الداخلية التي تفرض على المسلمين مثل ما تفرض على غير المسلمين، تقدر لغير المسلمين بنسبة 11%، كما فرضت الضرائب على الجلود والعسل والغنائم التي يكسبها البحارة وكانت نسبتها ما بين 4% و8%[5].

ب). **الضرائب المستحدثة**[6]: عادة ما تفرض بدلا عن الضرائب الاعتيادية (العشور والزكاة) وتأتي مطالب المخزونية المتوجبة على السكان الدّنوش[7] الفصلية والسنوية التي يتعهد بها

---

[1]– **الجابدات:** عبارة عن مساحة أرض زراعية يمكن أن يقوم بحرثها ثوران، وهي تقدر ب 8 إلى 10 هكتارات حسب طبيعة الأرض، ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص 106.

[2]– سعاد عقاد، "**الفلاحون الجزائريون السلطة العثمانية في الجزائر(1519–1830)ـ دار السلطان ـ نموذجا**"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران، 2013/2014، ص 91.

[3]– صالح عباد، **المرجع السابق**، ص 346.

[4]– القرآن الكريم، **سورة الحج**، الآية، 78.

[5]– مؤيد محمود حمد المشهداني، **المرجع السابق**، ص 422.

[6]– **الضرائب المستحدثة:** هي ضرائب طارئة لظروف اقتصادية وسياسية خاصة، يتطلب عليها عند الضرورة، ينظر، فلة القشاعي و مولود موساوي، **المرجع السابق**، ص 64.

[7]– **الدنوش:** هو عملية حمل و جباية الرسوم من مراكز المقاطعات إلى مدينة الجزائر، ويتوجب على كل باي حملها بنفسه كل سنة، و تعرف بالدنوش الكبرى بينما ترسل الجباية في فصلي الربيع و الخريف من كل سنة مع حليفة الباي و تعرف بدنوش الصغرى، ينظر: ج. أو.هابنسترايت، "**رحلة العالم الألماني. ج .أو هابنسترايت إلى الجزائر و طرابلس(114هـ–1732م)**"، تر، تق، تع: ناصر الدين سعيدوني، (د ط)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ص 46.

قيادة الأوطان وهذا النوع من الضرائب يشمل العديد من المطالب المالية والعينية، التي تحدد قيمتها وهي:

ـ **اللّزمة:** هي ضريبة شخصية تأخذ غالبا من قبائل الرّحل[1]، وتستخلص سنويا بصفة اعتيادية عن طريق الشيوخ حيث نجد باي الغرب يقدم بين يدي الأمير ما بين 80 ألف ريال صغير وهو ما يقدمه في اللزمة والضيافة، وكان الخلفاء يدفعونها كل ستة أشهر نصف ما يدفعه البايات[2].

ـ **الغرامة:** هي ضريبة مستحدثة عينية أو نقدية، تفرض على أراضي المناطق الخارجية عن سلطة البايلك بالهضاب العليا والمناطق الجبلية وبلاد القبائل ...[3]، تختلف عن اللزمة لكونها كانت مرتبطة عادة بتوجيه الحملات العسكرية (المحلات) وليس بالإلزام السنوي المتعارف عليه مقابل فوائد وصلاحيات محددة، كما أنها تؤخذ كل سنة، وقد تؤخذ مرة في بعض السنين، وفي بعض الأحيان تتحول الغرامة إلى مجرّد مساهمة رمزية (هدية)[4].

المطلب الثاني: مؤسسة بيت المال

1ـ تعريف مؤسسة بيت المال:

يعرف بيت المال لغـة بأنه المكان المعد لحفظ المال خاصا كان أو عاما، مأخوذة من البيت وهو موضع المبيت[5].

---

[1]– محمد ميمون، **المصدر السابق، ص 40.**

[2]– أحمد الشريف الزهار، " **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار (1754–1830)**"، تح: أحمد توفيق المدني، (د ط)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974م، ص46.

[3]– فاطمة الزهراء سيدهم، "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن 19م**"، دورية كان التاريخية، ع13، 2011، ص25.

[4]– سعاد عقاد، **المرجع السابق**، ص 110.

[5]– نزيه حمادة، "**معجم المصطلحات المالية و الاقتصادية في لغة الفقهاء**"، ط1، دار القلم، دمشق، 2008، ص97.

أما اصطلاحا فهو المؤسسة التي قامت بالإشراف على ما يرد من الأموال وما يخرج منها في أوجه النفقات المختلفة، أو هو المكان الذي يضم الأموال المتجمعة من الزكاة والمغانم والخراج ، لتكون تحت يد الخليفة أو الوالي يضعها فيما أمر الله به أن توضع بما يصلح شؤون الأمة في السلم والحرب[1].

وتعود أصول هذه المؤسسة إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب وأعطاها صلاحيات ظلت تتدعم وتنمو طيلة الفترة الإسلامية بالمغرب الأوسط حتى وضع الاحتلال الفرنسي حدا لها، بإلحاق ممتلكاتها بإدارة الأملاك العمومية بتقرير رسمي صادر بتاريخ 07 ديسمبر 1830[2].

وعلى العموم هي إحدى مؤسسات الأوقاف فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير أمور التركات والأملاك العائدة ملكيتها إلى اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة منها حسب الأحكام الشرعية[3]، ومن هنا اكتسبت بيت المال نوعا من الإستقلال عن مؤسسة الأوقاف، فأصبحت ذات صيغة حكومية أهلتها لأن تشارك في مصادر الدخل بما تمده من عون للخزينة، وأن تساهم في وجه الإنفاق بما تتكفل به نيابة عن خزينة الدولة[4].

2ـ موظفو بيت المال:

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها مؤسسة بيت المال، فإننا نجد أنها عرفت جهاز إداريا خاصا من حيث موظفيها ونجد منهم:

---

[1]– عدوان منير حسن عبد القادر، " **مؤسسة بيت المال في صدر الإسلام (31هـ –132هـ)**"، مذكرة ماجيستر، قسم التاريخ، كليات الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2007، ص47.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص132.

[3]– صبرينة لنوار، " **آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية و الإنسانية ، ع 26، جامعة بابل، أفريل 2016، ص 90.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 132.

أ)ـ ناظـر بيت المال (بيت المالجي): ورد في وثائق الأرشيف بعدة تسميات منها أمين بيت، ويطلق عليه باللغة التركية "بيت المالجي"[1] و يعتبر من أهم و اخطر المناصب في الحكومة الجزائرية، نظر للصلاحيات الممنوحة له[2]، فهو يسير مؤسسة مالية هامة ويعين شخصيا من قبل الداي وتفوض مهمة المحافظة على المواريث المخزنية أو ما هو على ملك الدولة، حيث ذكر في وثائق المحاكم الشرعية ب " حافظ المواريث المخزنة" و المفوض إليه في أمورها من قبل من له ذلك التفويض التام[3]، فقد كان من الموظفين الرئيسيين التابعين مباشرة إلى الداي حيث اعتبره البعض الوزير السادس للداي، ومن مهام هذا الموظف السامي أيضا إعانة أبناء السبيل واليتامى والفقراء والأسرى بالإضافة إلى مساهمته في تقديم مساعدة مالية للخزينة، ويتولى أيضا شراء كسوة عبيد الداي كل سنة، كما أنه يشرف على كل الفروع الموجودة في البايلك[4]،

و صاحب هذا المنصب يرث بحكم منصبه جميع الأشخاص الذين يتوفون دون أن يتركوا وصية، أو الأشخاص الذين لا وارث لهم، وسلطته تمتد على جميع أراضي الإيالة[5].

ب)ـ القاضي: كان لمؤسسة بيت المال قاض خاص، يتولى المسائل الشرعية للمؤسسة وإصدار الأحكام وكانت أرائه، لأن الناظر حر في اتخاذ قراراته، كما أنه كان يكلف من طرف الناظر بتوزيع التركات على الورثة بعد تسجيلها، فرسم الفريضة يتم تحت إشراف هذا القاضي، ولا تخرج الأمانات المودعة في صندوق بيت المال إلا بإذن مكتوب منه ويدون ذلك[6].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص132.

[2]– شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 158

[3]– صبرية لنوار، "**مؤسسة بيت المال و دورها الإقتصادي و الإجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص36.

[4]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 52.

[5]– وليام شالر، **المصدر السابق**، ص 49.

[6]– صبرينة لنوار، "**آليات تسيير مؤسسة بيت المال**..."، المرجع السابق، ص92.

ج)- العدول: لقد كان لمؤسسة بيت المال اثنان من العدول تتمثل مهمتهما في تدوين وتسجيل كل ما يخص المؤسسة من ممتلكات وتركات ومعاملات من بيع وكراء، وتتميز الطريقة المعتمدة من قبل العدول في التدوين بالدقة[1]، يذكر حمدان خوجة أن الموثقان يذهبان إلى محل سكن المتوفى ويقوم بإحصاء جميع الأشياء الموجودة فيه، وتنقل الأشياء الثمينة التي يخشى أن تضيع إلى مكان آمن حتى يجتمع الورثة أو غيرهم من ذوي الحقوق[2].

د)- الشاوش: نظرا لتعدد مهام ناظر بيت المال عين موظفا يدعى "الشاوش" لمساعدته في بعض أعماله منها قبض الأمانة وعتق الأسرى.

هـ)- الدلال: يلقب أيضا بالسمسار[3]، وكان لبيت المال أربعة دلالين، مهامهم تتمثل في بيع ممتلكات بيت المال في المزاد العلني فهم الباعة المتجولون الذين يعرضون المخلفات في الأسواق، ولم تقتصر مهام الدلال داخل مدينة الجزائر فقط بل امتدت إلى فحوصها وأوطانها[4]

و)- الغسال: كان هناك غسلان اثنان حسب الجنس، رجل وامرأة، مهمتهما غسل وتكفين الموتى، ويأخذ الغسال نصيبه مقابل عمله[5].

3- موارد ونفقات بيت المال:

تنوعت مداخيل بيت المال، حيث كانت مصادرها متعددة المشارب، فكانت تأتي من الضرائب الشرعية كالخراج والعشور والجزية، بالإضافة إلى الضرائب الغير شرعية المتمثلة

---

[1]- صبرينة لنوار، " **مؤسسة بيت المال** ..."، المرجع السابق، ص 47.

[2]- حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص 143.

[3]- شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 168.

[4]- صبرينة لنوار، " **آليات تسيير بيت المال**..."، المرجع السابق، ص 92.

[5]- شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 168.

في ممتلكات الأشخاص المفقودين والغائبين والمتوفيين والمسجونين[1]، والأملاك العقارية التي تعود مباشرة للبايلك وهي توفر قسما كبيرا من ثروات بيت المال، حيث تقدر إحصاءات مدينة الجزائر ب 5.000 بناية وتدر على الميزانية 40 مليون فرنك سنويا[2]، بالإضافة إلى أموال الأوقاف إذ تعتبر هذه الأخيرة موردا هاما من موارد بيت المال خاصة في أواخر العهد العثماني[3].

* أما فيما يخص نفقات بيت المال فتنحصر على العديد من المجالات نذكر منها:

ـ تقديم هدايا في المواسم و الأعياد إلى الداي، وكبار الضباط و خدم القصر[4].

ـ دفع أجور المعلمين العموميين، و مساعدة المعوزين[5].

ـ التكفل بدفن الفقراء ودفع ديونهم إذ كانت عليهم ديون.

ـ مساعدة المؤلفين والطلبة المعدمين.

ـ المساهمة في تغطية عجز الخزينة فبمجرد ما تجمع 50 ألف فرنك في الصندوق تحول إلى الخزينة العامة[6].

ومن هذه الوظائف الخيرية والإنسانية، استمدت هذه المؤسسة شرعيتها ودعمت كيانها.

المطلب الثالث: دار السك والمشرفون عليها

1ـ دار السّك:

---

[1]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 53.

[2]– فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص 25.

[3]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص 33.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، " **النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 132.

[5]– فاطمة الزهراء سيدهم، **المرجع السابق**، ص 26.

[6]– حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص 97.

عرف المكان الذي تسّك فيه العملة باسم دار الضرب (ضرب خانة[1])، وقد اعتبرت من أهم مؤسسات الدولة الإسلامية نظرا لدورها المهم في المجتمع في العصور الوسطى.

وهي عبارة عن منشأة صناعية ملكيتها حكم للدولة، وهي رمز لسلطتها تقوم بإصدار مختلف العملات النقدية (الذّهبية، الفضّية والنحّاسية)، تخضع قانونيا للمراقبة فيما يتعلق بسّك العملة سواءً كان فيما يرتبط بشكلها أو وزنها أو عيارها[2].

وفي الجزائر كان هناك داران للضرب خلال العهد العثماني منها الجزائر وتلمسان[3].

2)ـ المشرفون عليها:

الإشراف في دار السكة ينقسم إلى قسمين: إشراف إداري و إشراف فنّي

2)ـ 1ـ الإشراف الإداري:

أ- أمين السّكة: يلّقب بناظر السّك، يعرف على أنه حلقة وصل بين أعمال دار الضرب وهيئة الحكم[4]، ويجب أن يكون أمينا ومتدينا ومتمكنا من صناعة النقود وكل ما يتعلق بأوزانها وبيان صالحها من فاسدها[5]، وكان يقوم بحفظ عياري الذّهب والفضّة[6]؛ وتحقيق معرفة وزن كل كمية تدخل دار الضرب ومقدار نقصها كل يوم في التصفية والتنقية ومن مهامه أيضا فحص قطع النقود التي يقدمها له السكاك بعد ضربها[7].

---

[1]- **ضرب خانة:** من "**ضرب**" بمعنى سك النقود و "**خانة**" بمعنى البيت، مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على دار السّك للنقود، أنظر: حلاق حسان وعباس صباغ، **المرجع السابق**، ص 142.

[2]- شهرزاد شلبي، المرجع السابق، ص 151.

[3]- يمينة درياس، المرجع السابق، ص 55.

[4]- أبي الحسن علي بن يوسف، **"الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السك"**، تح: حسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، إسبانيا، 1958، ص50.

[5]- منصور ابن بعرة الذهبي الكاملي، **"كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية"**، تح: عبد الرحمان فهمي، (د ط)، دار القاهرة، مصر، 1966، ص90.

[6]- أبي الحسن علي يوسف، **المصدر السابق**، ص ص 50-51.

[7]- ابن بعرة، **المصدر السابق**، ص 90.

ب – الشاهدان: يقومان بمراقبة ومعاينة الأعمال التي تتعلق بدار السّك[1]، حيث يجب أن يكونا عادلين و عالمين بما يشهدان فيه وإلّا كان سببا في اختلال الأحوال ويكون بيد كل واحد منهما صندوق القوالب لاختبارها وفحصها[2].

2)ـ 2ـ الإشراف الفنّي:

المقصود بالإشراف الفني هو كل ما يتعلق بصهر المعادن النفيسة كالذّهب والفضّة والنحاس وتحديد عياري الذهب والفضة ثمّ الختم على السّكة بقوالب أعدّت خصيصا لذلك ومن بين هؤلاء نجد:

أـ السّكاك: هو الذي أسندت إلية الأعمال الصعبة والدقيقة تركزت في عمل السبائك الذّهبية والفضّية وتقطيعها بمقدار الدينار أو الدرهم[3]، ويجب فيه الأمانة والدّين ولا يقبض مالا إلّا بحضور أمين السّكة والشاهدين، ويكتبان اسمهما ويتحققان من كمية ما قبض ونوع ما يصنع من نقود كبيرة أو صغيرة وحسب وزنها، وبعد تحضير السبائك الذّهبية والفضّية وقطعهما يقوم السّكاك بختمها فيركب القالب على أخيه تركيبا محكما؛ ويحتفظ من تحويل الكتابة فيه، وإذا قبض السّكاك مال أحد يجعله على حدى ولا يخلطه بمال غيره ولا يدفع مال أحد لآخر.....[4]

ب ـ الفتّاح: هو الشخص الذي يصنع الرسم الذي ستسّك عليه القطعة النقدية ويكتب نصّها، يشترط فيه الاستقامة وينبغي أن يكون بارع في الخط، ولا يزيد ولا ينقص في سطور كتابات النقود ولا يغير فيها شيء[5].

1- أبي حسن علي يوسف، **المصدر السابق**، ص51.
2- صالح بن قرية، **"المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد"**، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 1983/1982، ص 7.
3- أبي حسن علي يوسف، **المصدر السابق**، ص ص 55، 56.
4- صالح بن قرية، **المرجع السابق**، ص 8.
5- أبي حسن علي يوسف، **المصدر السابق**، ص 53.

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أنَّ المؤسسات المالية في الجزائر لعبت دورا هاما، و ذلك بما ساهمت به في تثبيت دعائم الحكم من جهة و دورها في تسيير المجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي أدى بالمسئولين في الدولة إلى تنظيمها تنظيما محكما، بهدف المحافظة عليها ورعاية شؤونها.

المبحث الثاني: واقع صناعة السّكة في الجزائر خلال العهد العثماني

المطلب الأول: السكـــــة

المطلب الثاني: دور الضرب بالجزائر العثمانية

المطلب الثالث: قوالب ضرب السّكة

المبحث الثاني: واقع صناعة السّكة في الجزائر خلال العهد العثماني.

حتمت ضرورة تسهيل التبادل التجاري داخل بلدان المغرب و خارجها تداول النقود منذ فترات مبكرة[1]، باعتبارها حجر الزاوية لكل تعامل مالي على المستوى المحلي والخارجي، كما أن لها مدلولا حضاريا لا يمكن إهماله، فهي تعطي صورة صادقة للتطور الحرفي في البلاد، و تعكس الذوق الجمالي للحكام والمجتمع على حد سواء، بما يوحي به شكلها وطريقة صنعها[2]،

و انتشرت هذه العملية بشكل أكبر مما كانت عليه منذ القرن الرابع عشر ميلادي، بعد وصول الذهب إلى بلاد السودان والذي كان يوجه جزء هام منه لمدينة الجزائر من أجل سك النقود المعدنية التي كانت تسك بأسماء الدول التي تداولت على حكمها[3]، فمثلا بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية شرع عروج[4] بسك العملة باسم السلطان العثماني كمظهر من مظاهر الترابط بالباب العالي[5].

ونظرا لما تكتسيه السكة من أهمية في مختلف مناحي الحياة، ارتأينا في البداية إيراد مفهومها سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية لكي يتسنى لنا فيما بعد التعرف على المعادن التي تستخدم لضرب السكة، و كذا التعرف على أهم دور الضرب التي كانت تسك

---

[1]– نجوى طوبال، " **يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات (1700–1870) من خلال سجلات المحاكم الشرعية**"، (د ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009م، 257.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 179.

[3]– نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص 257.

[4]– **عروج بربا روس:** اسمه بالتركية (oruc) أوروج، يقصد به الصيام أو الصائم، كان مولعا بركوب الخيل اقتنى سفينة واشتغل بالتجارة، وقع في أسر فرسان يوحنا، بقي في الأسر إلى أن فرَ منه وحول نشاطه إلى الجهاد البحري، فاشتهر أمره واستدعاه سلطان مصر معينا إيّاه قائدا للأسطول البحري، ثم استنجد به بعد ذلك سكان جيجل الجزائريين لتخليصهم من الجنويين و الإسبان، فأجاب طلبهم، قضى معظم حياته في الجهاد برا و بحرا إلى أن أستشهد في الحصار الإسباني لقلعة بني راشد 1518م، ينظر: محمد بن رقية التلمساني، **المصدر السابق**، ص 84.

[5]– مجهول، "**سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر**"، تح و تق: عبد الله حمادي، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 108.

بها النقود في الجزائر خلال العهد العثماني، بالإضافة إلى التعرف على القوالب التي كانت تستخدم لسك النقود.

ـ المطلب الأول: السكـة

قبل الدخول في دراسة واقع صناعة السكة في الجزائر خلال العهد العثماني(1518-1830م)، لابد من إعطاء تعريفا واضحا و دقيقا للسكة مع إبراز أهم المعادن المستخدمة لصناعتها.

1ـ تعريف السكـة:

أ)ـ لغـة:

قال ابن المنظور : " أراد بالسّكة الدينار والدرهم المضروبين، سمي كل واحد منهما بالحديدة المعلّمة له"[1].

ويقول المقري على السّكة إنها حديده منقوشة، تطبع بها الدراهم والدّنانير وجمعها سكك[2].

و يرى الزّاري أن السّكة هي الدراهم المنقوشة، ودار السّك هي التي تصنع فيها النقود المعدنية والسّكاك من يضرب السّكة[3].

ب)ـ إصطلاحـا:

لقد تعددت الآراء حول مفهوم السّكة، حيث يرى ابن خلدون السّكة: هي النظر في النقود المتعامل بها بين النّاس وحفظها ممّا يداخلها من الغش أو النقص، كان يتعامل بها

---

[1]– ابن المنظور، **المصدر السابق**، ص 2051.

[2]– أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، "**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**"، تح: عبد العظيم الشناوي، ط 2، دار المعارف، القاهرة، (د س)، ص 282.

[3]– محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الزّاري، "**مختار الصحاح**"، (د ط)، مكتبة لبنان، 1986، ص 123.

عددا أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات ثم في علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص برسم تلك العلامة فيها[1].

أمّا الماوردي يرى بأنها الحديدة التي يطبع عليها الدراهم و لذلك سميت الدراهم المضروبة سكة[2].

وبالتالي لفظ السّكة أطلق على جميع النقود التي تعاملت بها شعوب الدول العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية[3].

كما يقصد بها النقوش التي تزيَن بها النقود والمكان التي تسّك فيه[4].

2- أنواع السّكة:

للسّكة ثلاثة أنواع تتمثل في الدينار والدرهم والفلس:

أ)- **الدينار**: لفظ الدينار مشتقة من اللفظ اليوناني (Denarius Aureus) ، وهو اسم وحدة من وحدات السّكة الذهبية عند العرب، حيث عرفها العرب و تعاملوا بها قبل الإسلام[5]، وورد ذكره في القرآن الكريم لقوله تعالى :**{ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ }**[6]، حيث عند تعريب الدينار من طرف عبد المالك بن مروان سنة 696م حافظ على معياره القديم، إذ ظل الدينار يزن 4.25 غ و له أجزاء ربع الدينار وثلث الدينار ، كان له دور هام في التبادل التجاري في حوض البحر الأبيض المتوسط.

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، " **مقدمة ابن خلدون**"، ج1، تح: عبد الله محمد درويش، ط1، دار يعرب، دمشق، 2004، ص 408.

[2]- أبي الحسن علي بن محمد البصري الماوردي، "**الأحكام السلطانية و الولايات الدينية**"، (د ط)، القاهرة، 1973، ص 199.

[3]- حسن الحلاق، "**دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية**"، ط 2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 95.

[4]- ناصر الدين السيد محمود النقشبندي، " **الدينار الإسلامي في المتحف العراقي الأموي و العباسي**"، (د ط)، مطبعة الرابطة، بغداد، 1953، ص 16.

[5]- عبد الرحمان فهمي، "**النقود العربية ماضيها و حاضرها**"، (د ط)، دار القلم، القاهرة، 1964، ص 8.

[6]- القرآن الكريم، **سورة آل عمران**، الآية 75.

ب)- الدرهم: عملة فضية عرفها العرب من الساسنيين و تسمى بالفارسية " رودم " و تعرف عند اليونان: " رداخما " (Daaxm)، و هي إسم وحدة من وحدات السكة الفضية تعاملت بها الفرس والأقاليم الشرقية التابعة لها[1]، وورد ذكره في القرآن الكريم لقوله تعالى: {وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ }[2].

ج)- الفلس: هي عملة نحاسية مأخوذة من كلمة لاتينية"follis"[3]، والفواليس هو اسم العملة النحاسية البيزنطية التي تعادل 40 نوميا، كانت تحمل على ظهرها العلامة التي تدل على قيمته m ترمز إلى 40 نوميا، و كان وزنها في الأصل 30غ[4]، و أصبحت هذه العملة تساعد على إجراء العمليات التجارية البسيطة[5].

3ـ المعادن المستخدمة لضرب السّكة:

أ)- الذّهب: هو المعدن المعروف منذ القدم وأكثر وجوده منفرّا إمّا في العروق أو الرّمال، وعادة يكون على هيئة صفائح أو حبوب صغيرة منتشرة في الرّمال الرّاسبة، وفي الصّخور من كوارس وصفائح الذّهب تأتي بها تيّارات الأنهار وترسّب في أماكن بعيدة جدا عن أماكن هذه الصخور التي جاءت منها وقد يوجد الذهب متحدا مع الفضة والرصاص والحديد[6].

والذهب خرصون وبالسريانية ذهبا وبالهنديّة سورن وبالتركية آلتن وبالفارسية زري وبالعربية نضار[7]، ومن أسمائه أيضا الزّخْرُف لقوله تعالى: **{ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ**

---

[1]- حسن باشا، "**موسوعة العمارة و الآثار و الفنون الإسلامية**"، مج 2، ط1، لبنان، 1999، ص ص 241-242.

[2]- القرآن الكريم، **سورة يوسف**، الآية 20.

[3]- محمد باقر الحسني، " **تطور النقود العربية الإسلامية** "، ط1، دار الجاحظ، بغداد، 1996، ص 40.

[4]- حسن باشا، **المرجع السابق**، ص 243.

[5]- عبد الرحمان فهمي، **المرجع السابق**، ص11.

[6]- محمد فريد وجدي، " **دائرة المعارف القرن 20م**"، مج 4، (د ط)، دار الفكر، بيروت، (د س)، ص ص 134، 135.

[7]- أبو الريحان البيروني، " **الجماهر في معرفة الجواهر**"، ط1، حيدر أباد، 1936، ص 137.

كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا}[1]، وكونه معدن ثمين وغير متوفر في الجزائر بكثرة لذلك لجأت الحكومة إلى عدّة وسائل للضرورة المستعجلة كإجراء السبائك المجودة في القصبة، وإعادة صهر القطع المعدنية القديمة وفي بعض الأحيان كانت السلطات الحاكمة تشتري المصنوعات الذهبية من الصّاغة والأهالي الأغنياء[2].

2- الفضّة: لقد ورد ذكرها في القرآن الكريم لقوله تعالى :**{وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}**[3].

والفضة بالروسية أرجوسا وبالسّريانية سيما وبالتركية كش وبالهندية روب وبالعربية اللّجين ويقال لها أيضا صولج وهي صفة الجودة[4].

ويقول ابن مماتي:"والفضة يأخذ فيها ثلثمائة درهم تضاف إلى سبعمائة درهم من النحاس ويسك ذلك حتى إذا صار ماءً واحدا، قلب قضبا وقطع من أطرافها 15 درهما تسبك، فإن خلص منها أربعة دراهم ونصف درهم حسابا عن كل عشرة دراهم وإلّا أعيدت إلى أن تصح وتختم "[5]، وهذا ما يؤكده أبو حسن عن تقنية صنع السبائك الفضّيّة ذلك بأن توضع الفضة المشوبة بالنحاس في إناء صنع من العظم والجبس المدقوقين ويقود عليها بنار الفحم حتى تنقى من الشّوائب[6].

وفي الجزائر توجد العديد من المناجم غير أنّ بعض الرّحالة أمثال اليعقوبي وابن حوقل والبكري والإدريسي أنّ مجموعة كبيرة منها استغلت في العصر الإسلامي بالخصوص منجم الفضّة الذي اشتهرت به مدينة مجانة حتى سماها البكري بمجانة المعادن، بالإضافة إلى

---

[1]- القرآن الكريم، **سورة الإسراء**، الآية 93.

[2]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 68.

[3]- القرآن الكريم، **سورة التوبة**، الآية 34.

[4]- البيروني، **المصدر السابق**، ص 143.

[5]- أسعد ابن مماتي، " **قوانين الدواوين**"، ج و تح: عزيز سوريال عطية، ط1، القاهرة، 1991، ص 333.

[6]- علي بن يوسف الحكيم، **المصدر السابق**، ص ص 70-71.

جبل مسيبح ومنطقة الحراكة الموجودة ببلاد القبائل، وقد تمكنت السلطة الحاكمة بالجزائر في العهد العثماني من حل أزماتها المالية وذلك باستغلالها للسّبائك الفضّية الموجودة بدار الضّرب وإعادة إذابة القطع النّقدية القديمة وتحويلها إلى نقود متداولة[1].

3- النحاس: ورد ذكره في القرآن الكريم لقوله تعالى: **{ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ}**[2]،

والنحاس بالرّومية خلقو وبالسريانيّة نحاسا وبالعربية نحاسا والمس والقطر[3]، واسمه باللغة الإفرنجية (Cuivre-COPPER) ، وهو عنصر فلزي رخوي ومن ثمّ كان اكتشاف النّحاس واستخدامه لأغراض مختلفة وهو أحد العوامل التي أدت إلى تنظيم التّجارة والنحاس إذا خلط بمعدن آخر نتج عن ذلك سبيكة أسهل في صبها من النحاس الخالص ومنه فإن خلطه بالقصدير يعطي أفضل سبيكة[4].

واشتهر هذا المعدن في الجزائر في مناطق أم الطبول قرب القالة وعين البيضاء وجيجل وجبل تنس وجبال الونزة وبوجابور، ومسكيانة وكذلك جبل تامولقة بمدينة الأصنام (الشلف الحالية)[5].

4-الحديد: ورد ذكره في القرآن الكريم لقوله تعالى:

{لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ}[6] .

---

[1]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص ص 68-69.

[2]- القرآن الكريم، **سورة الرحمان**، الآية 35.

[3]- البيروني، **المصدر السابق**، ص 145.

[4]- حسين فهد حماد، "**موسوعة الآثار التاريخية**"، (د ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 605.

[5]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، 69.

[6]- القرآن الكريم، **سورة الحديد، الآية 25**.

والحديد هو أشد المعادن قوة وأثبتها وأصرها على النار وهو مختلف الصلابة و القوة باختلاف بقاع معادنه و أجوده الحديد الصيني[1]، ومعدن الحديد عرف اهتماما كثيرا من طرف الشعوب فالعثمانيون كانوا يستخدمونه بصفة أساسية لصناعة السلاح من المدافع والسيوف، وأنشئوا مراكز صناعية خاصة بالتحف المعدنية باختلافها[2]، ووجدت مناجم هذا المعدن في الجزائر في جبل زكّار قرب مليانة وجرجرة[3].

ـ المطلب الثاني: دور الضرب بالجزائر العثمانية:

مرت السكة الجزائرية بمرحلة انتقالية من العهد الزياني إلى العهد العثماني في شكلها ومضمونها، فقد استمر الشكل خلال ذلك على النمط الزياني في تسجيل أسماء السلاطين العثمانيين وألقابهم والدعاء لهم، حتى تخلص منه بعد ما يزيد عن نصف قرن من الزمن، لينتهي إلى طراز جديد وهو الطراز العثماني، تغيرت من خلاله أسماء النقود و وزنها ومراكز ضربها ونصوصها الكتابية[4].

و من بين دور الضرب التي أشرفت على السكة الجزائرية في الفترة العثمانية نذكر:

1. دار الضرب بمدينة تلمسان:

إنَ لمدينة تلمسان ماضيا تاريخيا هاما اكتسبته من موقعها الجغرافي الممتاز ومن كونها كانت عاصمة المغرب الأوسط أكثر من ثلاثة قرون[5]، مما سمح لها أن تكون مركزا رئيسيا

---

[1]– شمس الدين بن عبد الله الدمشقي، " **نخبة الدهر في عجائب البرَ و البحر**"، تح: أغشطس بن يحي، مطبعة أكاديمية الإمبراطورية، طربورغ ، 1856، ص 54.

[2]– ربيع حامد خليفة، " **الفنون الإسلامية في العصور الحديثة**"، ط4، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2007، ص ص 135–136.

[3]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **المرجع السابق، ص 70**.

[4]– عبد العزيز لعرج، " **السكة الجزائرية في مرحلة الإنتقال والعهد العثماني**"، مجلة البحوث التاريخية، مج 33، ع02، دار المنظومة، ليبيا، 2011، ص 48.

[5]– يحي بوعزيز، " **تلمسان عاصمة المغرب**"، (دط)، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص17.

للمبادلات التجارية بين أوروبا و الشمال الإفريقي[1]، الأمر الذي جعل ضرب النقود نتيجة حتمية، فبعد قيام الدولة الزيانية (1233/633) سارع زعيمها يغمراسن[2] إلى تأسيس دار الضرب بتلمسان وبعض المدن الأخرى[3]، تجسيد لمبدأ استقلالهم عن الدولة الموحدية.

وقد أوكلت هذه المهمة في بادئ الأمر لأسرة بني ملاح القادمة من قرطبة، التي كانت تحترف سك الدنانير والدراهم، حيث استعان بهم السلطان الزياني وخلفائه على ذلك[4]، وبالتالي ظهرت تلمسان كدار ضرب رئيسية على نقود بني زيان[5].

وصف حسن الوزان العملة المضروبة بتلمسان على أنها رديئة حيث قال (.. وسك الملك نقودا من الذهب الرديء كدنانير التي تسمى في إيطاليا بسلاتشي ويسك أيضا نقود فضية غير خالصة، وأخرى نحاسية متفاوتة القيمة والنوع..)[6].

وعلى العموم مرت السكة الجزائرية المضروبة بدار الضرب بتلمسان بمرحلتين:

أ). المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة منذ اعتلاء السلطان أبي عبد الله الثاني العرش للمرة الأولى سنة1518[7]، وفيها حافظت النقود على طرازها الزياني شكلا ومضمونا غير أنه أضيف عليها إسم السلطان العثماني، وسبب ذلك كما أشارت المصادر التاريخية هو قيام خير الدين

---

[1]– عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا**"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 59.

[2]– **يغمراسن:** بن زيان بن ثابت بن محمد بن أشد، لبس شارة الملك و ظفر بالسلطان و علا كعبه على سائر أحياء زناتة و محا أثار الدولة المؤمنية وتولى العهد على تلمسان والمغرب الأوسط، أنظر: ابن خلدون، "**ديوان المبتدأ و الخبر**"، تح ومر: خليل شحادة وسهيل زكار، (د ط)، دار الفكر بيروت، ج7، 2000م، ص 106–107.

[3]– عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص 54.

[4]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 78.

[5]– رأفت النبراوي، " **النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع للهجرة**"، ط1، دار مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م، ص 327.

[6]– حسن الوزان، "**وصف إفريقيا**"، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص23.

[7]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 109.

بربروس[1]، بمساعدة الحاكم الزياني أبي محمد عبد الله الثاني[2] على السيطرة على عرش بني زيان نظير إقامة الخطبة وضرب السكة باسم السلطان العثماني[3].

و في هذا الشأن أورد صاحب كتاب الغزوات على لسان خير الدين قائلا (... إني قد جعلت مولاي عبد الله سلطانا على أهل تلمسان، فاخلعوا عليه الخلعة الملوكية بشرط أن تكون السكة والخطبة لمولانا السلطان الأعظم سليم خان..)[4].



– قطعة نقدية زيانية من فترة الانتقال بإسم السلطان العثماني سليم مضروبة بتلمسان (طرازها الأصلي موحدي)[5]

ب). المرحلة الثانية:

[1]– **خير الدين بربوس:** أخ عروج أصلهم من مدينة أروام جزيرة مدللي، كان قائد أساطيل ومجاهد بحري عين بكلربك على الجزائر في 1518م بالإستانة، أنظر: فريد بك المحامي، "**تاريخ الدولة العلية العثمانية**"، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفاس، بيروت، 1981م، ص ص 230–231.

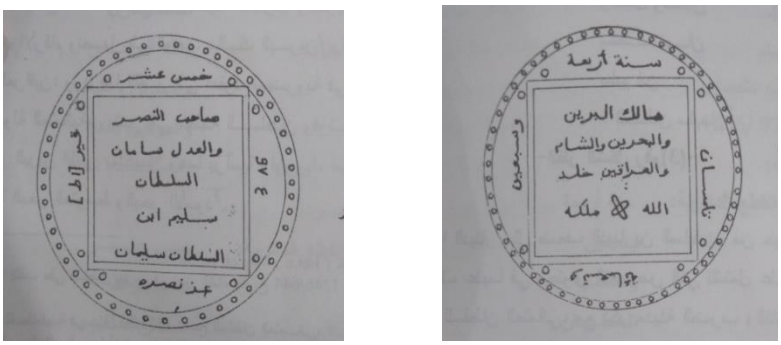
[2]– **محمد بن عبد الله الثاني بن محمد (** المتوكل على الله**):** رابع ملوك الدولة الزيانية بتلمسان، في دورها الثالث والأخير، انحاز إلى الإسبان و احتمى بهم ضد الأتراك، زحف نحو مدينة الجزائر فتصدى له خير الدين، فتمكن منه، فأخلص له لبعض الوقت ثم خانه مرة ثانية وقبل التبعية للإسبان، أنظر: عادل نويهض، "**معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**"، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980م، ص 227.

[3]– رأفت النبراوي، **المرجع السابق**، ص 224.

[4]– مجهول، " **غزوات عروج و خير الدين**"، تص وتع: عبد القادر نور الدين، (د ط)، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1994م، ص 43.

[5]– عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص 77.

بدأت هذه المرحلة منذ تم توحيد البلاد في إطار سياسي واحد في النصف الثاني من القرن السادس عشر[1]، (962هـ/1554م) وهو التاريخ الذي انضمت فيه تلمسان رسميا إلى جزائر العثمانيين، حيث تحول سك النقود المضروبة بدار السك بتلمسان بعد هذا التاريخ إلى الطراز العثماني من حيث المضمون، مع المحافظة على المواصفات الزيانية من حيث الشكل، واستمرت هذه المرحلة حتى بداية القرن 17م، لتتوقف نهائيا دار الضرب بتلمسان وأغلقت أبوابها نتيجة الإهمال[2].



ـ دينار بإسم سليم الثاني[3]

2. دار الضرب بمدينة الجزائر:

عرفت الجزائر بصفتها عاصمة البلاد تمركز أهم المنشآت الصناعية، والتي كانت متمثلة في دار الصناعة، ودار النحاس (مسبك المدافع)، ودار البارود، ودار السكة...الخ و قد أنشأت أول دارلسك النقود في عهد صالح رايس 1556، بقصر الجنينة، كانت هذه المنشأة تتمتع بجاهزية كبيرة سواء من الناحية المادية كالقوالب والسكاك والأفران الخاصة...، أو من الناحية البشرية المتمثلة في اليد العاملة المتخصصة[4]،

---

[1]– منور مروش، "**دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة و الأسعار، و المداخيل)**"، ج1، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص32.

[2]– عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص 71.

[3]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 122.

[4]– أمين محرز، "**الجزائر في عهد الآغوات (1659–1671م)**"، (د ط)، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص 171، 184.

غير أنه تم تغيير موقعها بأمر من الداي في حدود 1820 بنقلها إلى القصبة العليا مقر الحكم الجديد[1].

وهو الأمر الذي أشار إليه أحمد الشريف الزهار بقوله " و في هذه السنة أمر الأمير ببناء دار السكة داخل القصبة، وعندما تم بناؤها أمر أمين السكة أن ينتقل إليها من الدار القديمة، وأمره أن يعين نائبا عنه بدار السكة القديمة من أجل الميزان و مراقبة عيار مصوغ أهل البلاد، فانتقل إلى الدار الجديدة، وابتدئوا بصنع المعادن على خلاف الطريقة القديمة..."[2].

ولقد ظلت دار السك بمدينة الجزائر تضرب النقود باسم السلطان طوال الفترة العثمانية، فإجمالا كان منقوشا على وجه العملة بعد "سلطان البرين و البحرين" اسم السلطان وأحيانا يضاف إليه اسم أبيه مع عبارة من نوع "خلد الله ملكه" أو "عز نصره"..الخ و على ظهر العملة ينقش "ضرب في الجزائر" مع تاريخ تولي السلطان و فيما بعد أي من سنة 1731 فصاعدا صار يكتب تاريخ الضرب[3]،

و على العموم استأنفت دار الضرب بالجزائر عملها بنفس الوتيرة إلى غاية سنة 1856م، أين حطمها الاستعمار الفرنسي[4].

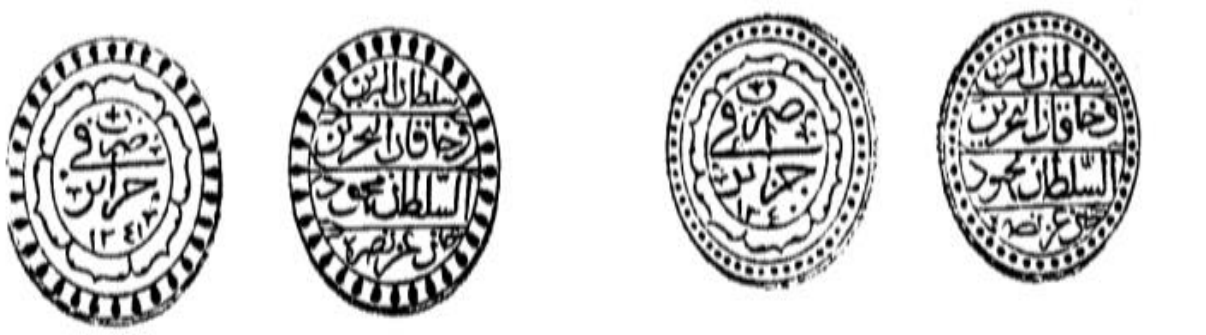
---

[1]– عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص 71.

[2]– أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص 147.

[3]– منور مروش، **المرجع السابق**، ص 65.

[4]– شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 152.



– قطع نقدية من ضرب الجزائر بإسم السلطان محمود[1]

3. دار الضرب بمدينة قسنطينة:

كانت قسنطينة خلال الحكم العثماني مركزا تجاريا هاما وذلك بحكم موقعها بين الجزائر وعنابة وتونس بالإضافة إلى وجود عدد كبير من أصحاب الحرف في شتى الميادين[2].

و قد عرفت التجارة أيام أحمد باي[3] قفزة نوعية، حيث تطورت الأنشطة التجارية بين عاصمة البايلك و تونس والصحراء، إذ أصبحت العملة أمرا ضروريا، لذا قرر أحمد باي وديوانه ضرب العملة، كمظهر للاستقلال السياسي و الإقتصادي الكامل للبايلك، مستغلا في ذلك ذهب الصحراء و منجم الفضة الموجود في جبل سيدي رغيس، و كان يعتمد في عملية الاستخراج على المهاجرين الألمان[4].

---

[1]– عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص 86.

[2]– فندلين شلوصر، "**قسنطينة أيام أحمد باي (1832–1837)**"، تر وتق: أبو العيد دودو، (د ظ)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، بن عكنون، الجزائر، 1977م، ص 87.

[3]– **الحاج أحمد باي:** ولد بمدينة قسنطينة سنة 1786 وهو من فئة الكراغلة، عيّن خليفة الباي في قسنطينة سنة 1817م لمدة ثلاث سنوات و في سنة 1826م عيّنه الداي حسين باشا بايا على قسنطينة، أنظر: آسيا تميم، " **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**"، (د ط)، دار المسك للنشر و التوزيع، 2008، ص 23.

[4]– Abd Eljelil temimi , « **le beylik de de Constantine et hadj Ahmed bey (1830–1837)** » , revue d'histoire Maghrébin–vol, 1978, p72.

و قد ضربت هذه النقود سنوات 1830م و 1831م و 1832م و 1834م و 1837م وفق الطراز العثماني، حملت على الوجه إسم السلطان محمود الثاني، وعلى الظهر تاريخ ومكان الضرب قسنطينة[1].

ـ المطلب الثالث: قوالب ضرب السّكة

إنّ أول ما يلفت نظر الباحث في القطعة النقدية تلك النّقوش والكتابات الهامشية والمركزية الثابتة والدوائر التي تحيط بها في نظام زخرفي بديع فكيف كانت تنقش تلك الكتابات ؟

يرجع أصل تلك النقوش والكتابات إلى القوالب التي كانت تستعمل لسّك العملة وهذه القوالب قسّمها المختصون إلى قسمين، القوالب المحفورة المباشرة، والقوالب المصبوبة.

1- القوالب المحفورة مباشرة :

الكتابات التي على وجهي القطع النقدية وتبدو بارزة، لا شك أنها كانت تحفر على قالب السّك معكوسة عميقة[2].

وهذه الطريقة هي الطريقة التقليدية التي اتبعها المسلمون لإنتاج قوالب للسّك[3] من الحديد أو البرونز، حيث هذه الطريقة الأفضل لأنها تساعد على إبراز الكتابات على النقود بشكل واضح[4].

---

[1]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 80.

[2]- ابن بعرة، **المصدر السابق**، ص12.

[3]- لأخذ فكرة عن قوالب الضرب أنظر الملحق رقم 03 ص....

[4]- إبراهيم قاسم رحاحلة، " **النقود دور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين**"، ط1، مكتبة مادوبلي، القاهرة، 1999م، ص 66.

وتمتاز طريقة الحفر إنها تعطينا كتابات ذات حروف محددة كما إننا نجد سطح هذه الكتابات خال من النتوءات في خامة السّكة نتيجة للفقاقيع الهوائية، التي قد تكون آثارها موجودة على سطح القالب المصبوب[1].

و يبدو أنّ هذه القوالب كانت محددة لأنها لم تكن ذات مقاومة شديدة على الضرب لاستعمالها عدّة مرات لإنتاج أعداد كثيرة من السّكة من نمط واحد بواسطة الطرق المستمرة على هذه القوالب؛ و لمّا كان إنتاج عملة باسم أمير معين كان يتطلب توفير قوالب محفورة حفرا مباشرا بهذا التاريخ، و هو لا يمكن تحضيره إلّا في مدّة طويلة وبعدد كبير من النقّاش، وهو ما يفسره أبو الحسن علي في هذه العبارة " ولكل شيء أساسه وأساس أعمال دار السّكة فهو أصل من أصولها، فإن استقام استقامت الأعمال بها[2]. و قد أشير إلى أنّ القوالب تصنع من مخلفات دار الضرب العثمانية بالجزائر حيث جاءت في معظمها مؤرخة في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، حيث يلاحظ أن بعض هذه القوالب غير كاملة، حيث تارة نجد القطعة التي تمثل الوجه وأحيانا أخرى نجد ظهر القالب[3].

2- القوالب المصبوبة:

هي القوالب التي جاءت لتعالج أخطاء القوالب المحفورة و يتلاشى بها التاخير في إنتاج المسكوكات، و هذه القوالب المصبوبة صنعت من الرصاص لكونه معدن مرن ليّن[4]، بحيث يمكن لأقل ضربة من آلة صلبة أن تؤثر فيه وذلك لأنه معدن أسهل في الحفر عليه من الحديد أو البرونز إذ ما حدث أي خطأ في عملية الحفر أو النقش[5]. وأغلب أن القوالب الأصلية اتي حفرت من الرصاص كانت تستعمل في إنتاج قوالب أخرى من الطين، وكانت

---

[1]- نفسه، ص 66.

[2]- أبي حسن علي، **المصدر السابق**، ص 53، أنظر الملحق رقم 03 ، ص 76.

[3]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 109.

[4]- إبراهيم قاسم الرحاحلة، **المرجع السابق**، ص 67.

[5]- ابن بعرة، **المصدر السابق**، ص15.

هذه الطينة الفخّارية تجفف و تحرق وتصبح في ذاتها قالبا مشتقا من القالب الأصلي المحفور[1]، بعد ذلك توضع القوالب المشتقة في أسطوانات معدنية ويصّب على وجهها مصهور الحديد أو البرونز بارتفاع القالب المطلوب؛ ومن الممكن أن تصّب على القالب المشتق نسخ أخرى[2].

وهذه الطريقة تعتبر الأسرع للحصول على قوالب مصبوبة عن نسخة أصلية واحدة، وهي الوسيلة التي شاع استعمالها في صنع قوالب السّكة الإسلامية[3].

و نظرا لعدم وجود دليل نعتمد عليه لا يمكن القول أنّ هذه القوالب كانت موجودة خلال العهد العثماني.

3- السبائك المطروقة:

للحصول على هذه السبائك وجب صب المعدن الذهبي المصهور المقدر العيار في قوالب طويلة لتشكيله على هيئة أسياخ معدة لتقطيعها قطعا مستديرة[4]، قد تكون دنانير أو أجزاء دنانير[5]، وهذا ما يؤكده ابن مماتي عن دار الضرب بقوله يسك الذهب حتى يصير ماء جاريا يقلب قضبانا، وتقطع من أطرافها بمباشرة النايب في الحكم ما يجري عليه الوزن ويصير سبيكة واحدة[6].

و يقول ابن بعرة " فقد شاهدت في دار السك المعدن المصهور يصب في قوالب على شكل أسياخ و بعد ذلك يوضع في أحواض مملوءة بالماء حتى تعود صلابة المعدن إليه، وتنقل الأسياخ بعد استخراجها من القوالب إلى غرفة السك حيث تمر عليها آلة من المعدن

---

[1]- صالح بن قربة، **المرجع السابق**، ص18.

[2]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 95.

[3]- ابن بعرة، **المصدر السابق**، ص 16.

[4]- إبراهيم قاسم رحاحلة، **المرجع السابق**، ص 70.

[5]- ابن بعرة، **المصدر السابق**، ص 21.

[6]- ابن مماتي، **المرجع السابق**، ص 331.

الصلب عبارة عن أسطوانتين تدوران حول بعضهما، فتمر على هذه الأسياخ حتى تصير في سمك بدقة كي لا يختلف أي جزء من الأسياخ عن الأخرى بعد سحبها إلى غرفة تقطيع العملة لإجراء عملية الخرط في هيئة قطع مستديرة ثم تنقل بعد ذلك إلى آلة الضرب حيث تسك من وجهيها بالضغط عليها بقالبين من الأعلى ومن الأسفل"[1].

4. السبائك المصبوبة:

تعد هذه الطريقة هي الأسرع حيث أنها ليست بحاجة إلى أسياخ أو القضبان الذهبية بل تصب السبيكة المدورة على أحد وجهي القالب بعد أن ينصهر معدن الذهب المقدر العيار فيأخذ المعدن شكل أحد القالبين وهيئة النقوش الغائرة فيه بمجرد صبه وقبل أن يبرد معدن الذهب يختم الوجه الثاني للسبيكة بالقالب الآخر فيطبع الدينار من الوجهين[2]، ثم تترك العملة لتبرد وتعود للمعدن صلابة ثم تصب قطعا أخرى من نفس الذهب المصهور على نفس القالب لذلك تكون القطع المصبوبة تماما في أدق تفاصيلها[3].

و عليه أولت الجزائر خلال العهد العثماني اهتماما كبيرا بالعملة، باعتبارها أساس كل تعامل مالي، و لقد اعتمدت في صناعتها للنقود على المعادن كالذهب و الفضة والنحاس..، و الجدير بالذكر أن العملات الفضية كانت الأكثر شيوعا على خلاف النقود الذهبية والنحاسية، و ذلك بسبب توفر مناجم الفضة، و سهولة استعمالها في قضاء الحاجات اليومية، و كانت تسك هذه النقود في دور الضرب الموجودة في الجزائر و تلمسان وقسنطينة، و كان من مهام هذه الدور الإشراف الإداري و الفني على العملة، فقد استعملت طريقة فنية تقليدية في سك النقود و هي طريقة الحفر على القوالب.

---

[1]– ابن بعرة، **المصدر السابق**، ص 21.

[2]– إبراهيم قاسم رحاحلة، **المرجع السابق**، ص 72.

[3]– ابن بعرة، **المصدر السابق**، ص 23.

المبحث الثالث : أنواع العملة في الجزائر خلال العهد العثماني

المطلب الاول : العملة المحـلية

المطلب الثاني: العملات الأجنبية

المطلب الثالث: العملة المغشوشة

المبحث الثالث: أنواع العملات في الجزائر خلال العهد العثماني

لم يقتصر نطاق التداول النقدي في الجزائر خلال العهد العثماني على النقود محلية الصنع، بل تداخل استعمال العملات الرسمية المحلية مع عملات الدول الأجنبية، هذا ما جعلنا نتساءل عن سبب انتهاج الجزائر لسياسة نقدية مزدوجة تميزت بالانفتاح وسهولة التداول، تلك السياسة النقدية التي كشفت عن غلبة القرش الإسباني كوحدة نقدية فرضت وجودها في الإيالة منذ بداية القرن السابع عشر، رغم الصراع الذي كان لا يزال قائما بين الإسبان والحكام في مدينة الجزائر.

ولمعرفة سبب انتهاج الحكام لهذه السياسة لابد أن نتعرف على أنواع العملات المتداولة في الجزائر، وإبراز العوامل المؤثرة على قيمة النقد المحلي، بالإضافة إلى توضيح كيفية دخول السكة الأجنبية للأسواق الجزائرية.

المطلب الأول: العملة المحلية

كان للجزائر عملة باسمها تختلف حسب الأزمنة في الوزن وكمية الذهب والفضة المستعملة في صناعتها[1]، تميزت بشكلها المستدير اختلافا على عملات أقطار المغرب العربي التي كان يغلب عليها شكل المربع[2].

و من العملات المحلية التي تسّك في الجزائر فهي على أنواع منها التي كانت تضرب من معدن الذهب ومنها من كانت تضرب من الفضة والنحاس والبرونز.

1. العملة الذهبية:

أ)-**الدينار**: هو من القطع الذهبية وأكبرها قيمة الدنانير السّلطانية التي تضرب في الجزائر فقط، حيث ضرب هذه العملة على الطّراز الزّياني من حيث الشّكل والمضمون، وقد بلغ وزن

1- نور الدين عبد القاد، **المرجع السابق**، ص 277.

2- ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي للجزائر** ...."، المرجع السابق، ص ص 179-180.

ضعف الدينار ما بين 4.47غ و4.7 غ ومن أجزائه نجد نصف الدينار الذي يتراوح ما بين 2.32غ و2.50غ[1].

ب)- الدينار السلطاني :هو الدينار الذهبي الجزائري الذي أطلق عليه اسم السّلطاني نسبة إلى السّلطان العثماني، وكان يسمى أيضا السّكة الجزائرية أو " السّكوين " أي العملة الجزائرية[2]؛ وينقسم السّلطاني إلى ثلاث أنواع: سلطاني، نصف سلطاني وربع سلطاني[3]، فوزن السّلطاني " السّكوين " كان يختلف بين 3.5غ و3.25غ والنّصف السّلطاني وزنه بين 1.75غ و 1.62غ [4].

. جدول: 01

نموذج من القطع النقدية الذهبية صنف السّلطاني في عهد سليمان الأول[5]:

نوع القطعة النقدية	السلطاني
الوزن	3.40غ
القطر	20ملم
التاريخ	1519م
مكان الضرب	الجزائر
الوجه	ضارب النظر صاحب العز والنصر في البر والبحر
الظهر	السلطان سليمان بن سليم خان عز نصره ضرب في الجزائر

1- شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص144. **انظر**:الملحق رقم

2- يمينة درياس، **المرجع سابق**، ص 124.

3- محمد احمد المشهداني، **المرجع السابق**، ص 434.

4- عبد العزيز لعرج، **السّكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني**، مجلّة البحوث التّاريخية ، ليبيا، 2011، ص68.

5- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 147.

والسلطاني[1] كان يحمل كذلك على أحد جنبيها عبارة دورو في بي جزاير(Dudrufi Be Cezayir)، وعلى الجانب الآخر مكتوب عليها عبارة السلطان محمود خان غازي نصارا "Sultan Mahmud Khan Ghazi Nasara"[2].

ج). محبوب ريال **زر**: يعود اصل الكلمة غلى اللغة الفارسية، والتي تعني محبوب اسم المماليك أمّا زر فيقصد بها الذهب[3]، حيث سكوين محبوب زر يزن 2.60غ، أمّا أجزاؤه نصف محبوب يزن بين 1.62 غ و 1.75 غ وربع سكوين وزنه بين 0.80 إلى 0.87غ[4]

2- العملة الفضية:

كانت الفضة هي الأداة الأساسية في العملة الجزائرية و كانت بدرجة فنيّة و من خليط صافي تضرب في الجزائر على عدّة أنواع :

أ). بوجو (Bucu) وتدعى ريال **بوجو (Riyal Bucu)**[5]: وتزن 10غ ومعنى كلمة بوجو Bucu السّك أو التعامل[6] وضرب في الجزائر وأطلق عليه الأوروبيين تسمية قرش الجزائر[7].

ب). زوج بوجو ZvecBucu: أي البوجو المضاعف وهي القطعة التي يسميها الأوروبيون بالقطعة النقدية الجزائرية piaster of algiers، ويسميها العرب الدورو الجزائريDuruCezayir و ذلك للتمييز بينها و بين الدورو الإسباني[8].

1- لأخذ فكرة عن شكل السلطاني أنظر الملحق رقم 04 ص 76.

2- وليام سبنسير ،**المصدر السابق**، ص 153.

3- شهرزاد شلبي ، **المرجع السابق** ، ص 145

4- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص 68. انظر الملحق رقم 05 ص 77.

5- لأخذ فكرة عن شكل الريال بوجو، أنظر الملحق رقم 06 ص 77.

6- وليام سبنسير، **المصدر السابق**، ص 153.

7- شهرزاد شلبي، **المرجع السابق** ، ص 146.

8- وليام سبنسير، **المصدر السابق**، ص 153.

وينقسم البوجو إلى نصف بوجو والربيع والثاني وفي 1881م ضرب الدّاي حسين الدورو الجزائري وهو يساوي 3.60 غ[1].

ج) – ريال **دراهم (بدقّة شيك)**[2]: هي الوحدة الأساسية في تعامل مالي في الجزائر، تعني باللغة التركية الدرهم الأبيض ويطلق عليها الإغريق لفظ الأسبورس**Asporos**، وهو تعريف لكل فضية بيضاء، وقد شاع استعمالها في الجزائر وأصبحت تزّد على اللسان الدّارج الجزائري بالبدقّة شيك[3].

د)– صايمة: هي عبارة عن قطع صغيرة الحجم تستخدم للصرف ودفع الرواتب، تعتبر الأساس التداول اليومي والتجّار وتساوي 50 آسبر[4] و وصل وزنها إلى 0.50غ.

هـ)– الموزونة (Mevzune): هي عبارة عن قطعة فضّيّة صغيرة الحجم تساوي 29 آسبر[5]؛ وحسب سبينسر لم تكن الموزونة عملة جزائرية لكنه كان مساويا لقطعة بيضوية من الفضة صغيرة الحجم غير مكتوبة كانت تصدر في مراكش في المغرب الأقصى[6].

و)–المصون: هو أساس النقود المعدنية في الجزائر وهو عبارة عن قطعة صغيرة من الفضة وكتنت قيمتها كالتالي : دولار اسباني = 60موصونة، 1بوجو= 28موصونة[7]

ـ جدول: 02

1– صالح عباد، **المرجع السابق**، ص 344.

2– لأخذ فكرة عن شكل ريال درهم، أنظر الملحق رقم 06ص...

3– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 192.

4–**آسبر** :نقود صغيرة فضية مربعة مسجل عليها أحرف عربية، 15 منها تعطينا 1 ريال اسباني و 24 دوبلا . **للمزيد أنظر**: فاتح بالعمري ، **الحياة الحضارية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرّحلة**، أطروحة دكتوراه، علوم في التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2017/2016، ص 321.

5– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 132.

6– وليام سبنسر، **المصدر السابق**، ص 154.

7– وليام شالر، **المصدر السابق**،

نموذج عن القطع الفضية في عهد مراد الثّالث[1]:

نوع القطعة النقدية	قطعة فضية
الوزن	0.48غ
القطر	12ملم
التاريخ	1574م
المكان	الجزائر
الوجه	سلطان مراد بن سليم خان
الظهر	عز نصره ضرب في الجزائر

3-العملة النحاسية:

إلى جانب النقود الذهبية والفضية نجد النقود النحاسية التي تتفرع إلى الخروبة والغرامس وزوج دراهم صغار.

أ)الخروبة: هي نقود رديئة ومتدنية القيمة تسّك من النحاس، وهي دائرية وكبيرة تشبه البلانكاBlanca أو سونيل البرتغال وستة منها تعطينا آسبر (6 خروبة = 1 آسبر)[2]، وقيمتها تساوي 0.03 فرنك فرنسي قديم.

ب). غرامس: وتسمى أيضا دراهم صغار وهي أصغر القطع و شكلها غير منتظم وتعرف عند الأوربيون بالآسبر[3] و قيمتها تساوي 0.01 ف.ف.ق[4].

1- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص ص 159-160.

2- فاتح العمري، **المرجع السابق**، ص 321.

3- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 135.

4- ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي في الجزائر** ..."، المرجع السابق، ص 196.

ج). زوج دراهم صغار: شكلها لا يختلف عن الخروبة سواء من حيث النصوص الكتابية النسخية أو الزخرفة و قيمتها 0.005 ف.ف.ق[2].

جدول : 03

نموذج من القطع النقدية النحاسية في عهد سليمان الأول[3]:

نوع القطعة النقدية	قطعة نحاسية
الوزن	0.75غ
القطر	12ملم
المكان	الجزائر
التاريخ	1519
الوجه	سلطان سليمان شاه
الظهر	ضرب في الجزائر

4. العوامل المؤثرة على قيمة النقود المحلية:

إنَ أكثر ما يميز العملة الجزائرية خلال العهد العثماني أنه لم يكن لها قيمة

ثابتة، بل تعرضت للعديد من التقلبات نتيجة عدة عوامل نذكر منها:

- لم يكن يخضع نظام النقد الجزائري العثماني لقوانين تنظمه وتوجهه نحو دفع الاقتصاد المحلي، ما انجر عنه تذبذب في قيمة العملة حسب الأوقات والأمكنة، بل وانخفاض قيمتها، كما لم يتجاوز استعمال النقود نطاق الحواضر لسيطرة مبدأ المقايضة على سوق الأرياف، وانتهاج مبدأ التنافس الحر في السوق المالية أمام العملات الأجنبية للتداول، وعدم اتخاذ

[1]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، 135.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، " **النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 196.

[3] يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 163.

العملة الجزائرية لوحدة أساسية والاعتماد في تقييمها على قيمة المعدن الثمين، ما نتج عنه عزوف الناس على استعمال النقود النحاسية لانخفاض ثمنها والذهبية لارتفاع قيمتها ونتيجة لهذا أصبحت النقود الفضية هي السائدة[1].

ـ ومن العوامل التي أثرت أيضا على قيمة النقد الجزائري هي تراجع نشاط الأسطول الجزائري الأمر الذي أدى إلى نقص الغنائم البحرية، بالإضافة إلى كثرة الحصارات البحرية الأوروبية التي قيدت التجارة الخارجية وتبادل السلع، دون نسيان الظروف الطبيعية القاسية كالجفاف والأوبئة التي أثرت في مردود المنتوجات الزراعية وشلت نشاط السكان، زيادة على ذلك تدهور الأمن التجاري والطرقات بسبب امتداد الثورات الداخلية من شرق الإيالة إلى غربها، مما دفع بديوان دار الإمارة والداي ومجلسه إلى اتخاذ قرار بتخفيض قيمة السلطاني، محاولة منهم إنعاش التجارة من جديد وفتح مجال الاستهلاك بعد تدهور القدرة الشرائية[2].

ـ لم تكن الأحوال الاقتصادية وحدها تفسر اهتزاز قيمة العملة لأن الحكام الأتراك كان يحق لهم بحكم صلاحياتهم أن يقروا قيمة العملة، و يحددوا كمية المعادن الداخلة في تكوينها، كما كانو يصدرون الأوامر لإضافة بعض المعادن الثمينة للقطع النقدية، التي أضر بها الاستعمال، بواسطة الطلاء والمزج، كما كان من صلاحياتهم أيضا إصدار الأوامر بتخفيض قيمة العملة، مثل الأمر الذي أصدره الحاج علي باشا في 23 جويلية 1811م، والقاضي بتخفيض قيمة العملة الجزائرية المستعملة، وكذلك الأمر الصادر عن الداي حسين باشا بتاريخ 9 أوت 1823م، والذي ينص على تخفيض قيمة النقود الجزائرية[3].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 192.

[2]– حسان كشرود، "**رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007م ، ص 41.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، " **النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 198.

ـ هذا وقد واجهت السكة الجزائرية عدة عقبت عملت هز استقرارها وتذبذب قيمتها وندرتها في أواخر القرن 18م منها تداول السكة الأجنبية التي لقيت رواجا واسعا، ومنافسة النقود المزيفة المغشوشة لها وهو الأمر الذي سنتطرق إليه بالتفصيل في الصفحات القادمة.

. المطلب الثاني: العملات الأجنبية

كانت الجزائر سوقا حرة للتعامل النقدي[1]، فهناك عملات مختلفة من المناطق الأوروبية والإسلامية كانت متداولة في البلاد، هذا ما أشار إليه هايدو في قوله "... توجد بالجزائر عملات مثلما توجد لغات البلدان المسيحية..."[2]، فالنقود الأجنبية في الجزائر امتازت بتنوع أصنافها وتعدد مصادرها، حتى يبدو للباحث أنً كل العملات المعروفة آنذاك كانت مستعملة في الإيالة[3].

وكان لا يضر أن تجمع وثيقة واحدة في التعامل المالي بين عدة أنواع من العملات (المحلية، والإسلامية والأجنبية)، فقد ورد في بيان حسابات عدة عملات هي سكة طرابلس ومصر وإسلامبول ودورو إسبانيا وريال الجزائر[4]،

ومن بين أهم العملات الأجنبية المتداولة في أسواق الجزائر نذكر:

أ). العملة الإسبانية:

تعتبر العملة الإسبانية من أهم العملات الأجنبية والأكثر اعتبارا في الجزائر، والتي يستقبلونها بشغف وجنون، ولم يكن انتشارها مقتصرا على الجزائر وبلاد المغرب فقط، بل

---

[1]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 65.

[2]– عبد القادر فكايري، " **العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة عصور الجديدة، ع5، 2012، ص 170.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص 183.

[4]– عبد القادر فكايري،"**العملات الإسبانية**...."، المرجع السابق، ص 170.

توسع تداولها في مناطق مختلفة من بقاع العالم[1]، وذلك راجع للكميات الضخمة من الذهب والفضة التي تحصلت عليها إسبانيا من العالم الجديد[2].

و لقد دخلت العملات الإسبانية إلى الجزائر عبر طرق مختلفة منها:

ـ تعامل الجزائر مع الشركات التجارية الأوروبية على رأسها الشركة الملكية الإفريقية التي أدخلت أنواعا مختلفة من النقود والتجار الأوروبيين في إطار العلاقات التجارية الخارجية[3].

ـ جلب المهاجرون الأندلسيين من المسلمين ومن اليهود كميات كبيرة من العملة الإسبانية إلى السواحل الغربية[4].

ـ نظام الإتاوات والهدايا التي كانت تفرضها الجزائر على الدول المسيحية مقابل السماح لسفنها بالإبحار في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[5].

ـ ويذهب ناصر الدين سعيدوني في دراسته للنظام المالي في الجزائر متحدثا عن أهم أسباب انتشار العملة الإسبانية بالإيالة بقوله "... أهم أسباب انتشار العملة الإسبانية بالإيالة الجزائرية حسبما نستنتجه من الأحداث التاريخية، إذ ينبثق من العلاقات القديمة التي كانت تربط الجزائر بإسبانيا منذ مطلع العصور الحديثة، خاصة وأنّ إسبانيا كانت قد استولت على أغلب المراسي الجزائرية وبسطت سيطرتها لمدة طويلة على وهران والمرسى الكبير (1509-

---

[1]- جمال قنان، "**نصوص و وثائق في تاريخ الجزائرالحديث (1500-1830)**"، (ط خ)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 72.

[2]- صالح عباد، **المرجع السابق**، ص345.

[3]- عبد القادر فكايري، " **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية (910-1206هـ/ 1505-1792م)**"، (د ط)، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 185.

[4]- صالح عباد، **المرجع السابق**، ص 345.

[5]- عبد القادر فكايري، "**العملات الإسبانية**...."، المرجع السابق، ص 174.

1792)، وقد عززت هذه العلاقة حاجة إسبانيا للمواد الأولية الجزائرية، لتزويد حاميتها بوهران[1].

وأهم العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني:

. **الدوبلون (doublon)**: وهو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب[2]، والذي أصبح يعرف عند الأهالي بالضبلون والدبلون والدبنوني.

. **الدوكة (ducat)**: التي كانت تعادل قيمتها الدينار الذهبي[3].

الكرونة (corona): وهي عملة مصنوعة من الفضة الخالصة كان لها رواج واسع في كافة بلدان البحر المتوسط فقد ورد ذكرها في الكثير من العقود والرسوم في أوائل الفترة العثمانية[4].

. **الدورو الإسباني(douro)**: قطعة فضية أصلها إسباني وتساوي في وقتها ربع قطعة ذهبية وزن 6.451غ[5].

. **الدرهم أو الريال الإسباني (rial)**: الذي انتشر وسيطرة على الأسواق منذ أوائل العهد العثماني بسبب وجود معامل مختصة في صنعه بمرسيليا وبيزة ومونوبلي، وقد اشتهر اليهود بنقلها وبيعها في مدن المغرب العربي الرئيسة[6].

. **القرش المكسيكي**: يطلق عليه قرش بومدفع، وهو الذي كان مؤلوفا لدى الجزائريين، ظل يمثل القرش المفضل عندهم إلى أن غيرت إسبانيا سك قروشها في مطلع القرن 18م،

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 184.

[2]– عبد القادر فكايري، **العملات الإسبانية**..."، المرجع السابق، ص 171.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، " **النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 185.

[4]– عبد القادر فكايري، "**الغزو الإسباني**..."، المرجع السابق، ص 183.

[5]– أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص 54.

[6]– ناصر الدين سعيدوني، " **النظام المالي**.."، المرجع السابق، ص 186.

حينئذ واجهت هذه العملة صعوبات في قبولها لدى سكان مدينة الجزائر، ولقد حاولت الشركات الأوروبية استرجاع ثقتهم في قبول تلك القروش، وهي فترة زاد فيها شك الناس في قيمة النقود الأجنبية[1].

. الدولار: يعتبر الدولار الإسباني من أهم العملات الأجنبية التي كانت موجودة في الجزائر وهذا ما أشار إليه الإيطالي بنانتي خلال إقامته في الجزائر حيث قال".. يعد الدولار الإسباني أكثر العملات تداولا في الجزائر لما كان لها من قيمة عالية"[2].

إلى جانب العملات المذكورة سابقا هناك عملات أخرى من الأسبر asper والباستول والكاتريل[3].

ب). العملات التونسية و المغربية:

من بين العملات التي تداولت في الجزائر كان على رأسها عملات دول الجوار وهي إيالة تونس وكذلك المغرب الأقصى.

تأتي النقود التونسية في المرتبة الثانية من حيث انتشار النقود الأجنبية بالإيالة الجزائرية، وذلك بحكم روابط الجوار وتشابه نظام الحكم التركي بالبلدين بالإضافة إلى أهمية التبادل التجاري بين الإيالتين[4]، فرواج المنتجات الجزائرية بالشرق الجزائري كان سبب في منافسة العملة التونسية للعملة المحلية الجزائرية[5].

---

[1]– علي عبد القادر حليمي، "**مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830**"، (ط1)، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، 1972، ص 336.

[2]– Pananti, **Relation d'un séjour à Alger**, traduit de L'anglais, le normant MDCCCXX, Paris, 1820, p 364.

[3]– عبد القادر فكايري،" **العملات الإسبانية**..."، المرجع السابق، ص 172، للمزيد أنظر الملحق رقم 07 ص 78.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي** ..."، المرجع السابق، ص 186.

[5]– عميراوي ا حميدة، " **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني و بداية الإحتلال الفرنسي**"، (دط)، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص ص 34–35.

و من جهة أخرى كانت لعمليات استيلاء الجيش الجزائري على ماكان يتواجد بالخزينة التونسية، خاصة خلال حملة 1756م إحدى عوامل توفر النقود التونسية بالإيالة، بالإضافة إلى الضرائب السنوية التي كانت تفرض من حين لآخر على الحاكم التونسي[1]، ومن أهم العملات التونسية[2] المستعملة بالإيالة الجزائرية هي:

. **السلطاني التونسي:** الذي يزن 3.5غ من الذهب[3].

. **الدرهم الناصري:** هو عملة فضية حفصية أمر بضربها السلطان الحفصي أبو عمرو عثمان(1435م-1488م)، على شكل مربع تقليدا للموحدين وبقي هذا الدرهم ساري المفعول إلى غاية سنة 1574، عندما حل محله الدرهم الحيدري نسبة إلى حيدر باشا الحاكم العثماني الأول في تونس[4].

. **الريال التونسي الفضي:** هو العملة التونسية الرائجة في الجزائر الشرقية ظهر في الأسواق منذ القرن السابع عشر، وظل مقتبسا من الريال الإسباني إلى حوالي 1725[5].

إلى جانب النقود التونسية نجد النقود المغربية التي كان لها هي الأخرى رواجا بنواحي تلمسان وندرومة على يد تجار فاس وتلمسان وهي عبارة عن بقايا النقود الزيانية المعروفة

---

[1]- صورية حصام، " **العلاقات بين إيالتي الجزائر و تونس خلال القرن الثامن عشر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013، ص 156.

[2]- لأخذ فكرة عن شكل النقود التونسية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني، أنظر الملحق رقم 08 ص 79.

[3]- شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 150.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 186.

[5]- العربي إسمهان، " **الحياة الإقتصادية في بايلك الشرق الجزائري خلال العهد العثماني (1713-1792)**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2013/2012، ص 249.

بالزياني الذهبي، ومن بين هذه النقود نجد: السلطاني المغربي[1] والبندقي والعشراوي والنصف البندقي أو النصف العشراوي والمثقال والموزونة، والفلس والريال والدرهم[2].

ج). عملات أخرى:

على غرار ما تم ذكره آنفا كانت تتداول في الجزائر عملات أخرى كالعملة العثمانية إذ نسجل استعمال واحدة من أشهر النقود العثمانية ألا وهي الزر محبوب ذهبي، و قد ذكر في الوثائق بصفة الجمع (محابيب) فعلى سبيل المثال نجد ذكر ل "...ألف دينار محابيب..." كما ذكر أيضا "...ريال محابيب.."[3]، بالإضافة إلى نصف المحبوبة هذه الأخيرة كانت نادرة في الجزائر.

أما فيما يخص نقود الدول الأوروبية والتي كانت متواجدة في أسواق الجزائر نذكر منها:

قرش ليفورنة وسكة البندقية: وهي عملات إيطاليا والذي بلغت قيمتها المالية 3.6 بدقة شيك.

تسكانيا لاروز: هي الأخرى عملة إيطاليا بلغت قيمتها 2.6 بدقة شيك أي 4.6 فرنك فرنسي قديم[4].

القرش الهولندي: كلمة قروش في الأصل تحريف للكلمة الاتينية (Grossus) التي تطلق على أنماط مختلفة من الدينار الذي قام بسكه بعض الحكام الأوروبيين في القرن 13، وقد دخلت الكلمة إلى التركية (Gurus) من اللغة الألمانية ومنها إنتقلت إلى العربية (قروش)، ويحمل الريال الهولندي صورة أسد[5].

---

[1]– شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 150.

[2]– لأخذ فكرة عن شكل النقود المغربية المتداولة في الجزائر، أنظر الملحق رقم 09 ص 79.

[3]– نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص 258.

[4]– ناصر الدين سعيدوني،" **النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 189.

[5]– شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 150.

التالير النمساوي: شهدت مناجم الفضة في أوروبا الوسطى في القرن 15م نشاطا فريدا نتيجة للكشف عن طرق جديدة لصهر المعادن تسهل فصل معادن الفضة عن النحاس، وقد استفادت الإمبراطورية الرومانية المقدسة من هذا النشاط فقامت بإصدار عملات فضية ثقيلة، وصلت هذه العملات منذ القرن 15 إلى الولايات العثمانية، حيث حلت بالتدريج محل القرش الهولندي[1]، وقد بلغت قيمته المالية في الجزائر 5.58 أو 5.25 فرنك فرنسي.

هذا وبالإضافة إلى العملات الفرنسية والتي نذكر منها الجنيه والذي كان يمثل الوحدة الأساسية للعملة الفرنسية قبل أن يتم استبداله بالفرنك مع قيام الثورة الفرنسية بالإضافة إلى الريال الفرنسي ولويز فرنسا واللذان بلغت قيمتهما المالية 5 فرنك فرنسي قديم[2].

ج). تأثير العملات الأجنبية على العملة المحلية:

لقد كان لتداول العملات الأجنبية تأثيرا على العملات المحلية وعلى وجه الخصوص العملة الإسبانية، نظرا للنفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به في الجزائر ويمكن أن نستخلص هذا التأثير في النقاط التالية:

ـ منافسة العملات الأجنبية للعملة المحلية، و إقبال الأهالي عليها اعتقادا منهم بأنها أجود وأضمن لهم[3].

ـ تسمية بعض العملات المحلية بأسماء عملات إسبانيا منها البياستر(piaster)، الريال بوجو(riyal)، الريال مجبور(riyal)، قرش الجزائر(piastre)، قرش صغير(piastre)، أسبر شيك(asper)، دورو الجزائر الذي يعرف كذلك بزوج بوجو(dorru)[4].

---

[1]– أحمد الصاوي، **النقود المتداولة في مصر العثمانية**، ط1، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2001، ص 167.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، " **النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص ص 189–190.

[3]– فيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 66.

[4]– عبد القادر فكايري، **المرجع السابق**، ص 176.

ـ هيمنة الريال الإسباني[1] على المعاملات النقدية في الجزائر، خاصة بعد الاضطرابات التي شهدتها العملة المحلية في الفترة بين 1580م و 1612-1620م ، ففي حوالي 1630بدأت الوثائق الرسمية في الجزائر تسجل الأسعار والقيم بالريالات الثمانية أو المثمنة، لكن تداول هذه الريالات قديم، وقد حدد صرفها ب 4.64 دنانير خمسينية أي 232 درهما، وبقي هذا المعدل ساريا من سنوات 1620 إلى سنة 1685م تقريبا، وكانت هذه الريالات الإسبانيا تتمتع بثقة كبرى لدى المتعاملين بسبب الاستقرار الكبير في قيمتها وعيارها ووزنها وشكلها طوال التواجد العثماني في الجزائر، الأمر الذي جعل منها مقياسا صحيحا يمكن من خلالها تتبع تطور العملة الجزائرية منذ العقد الثاني من القرن 17م[2].

ـ كانت التعاملات التجارية الخارجية للجزائر تتم بالدولار الإسباني والدليل على ذلك دفع إنجلترا 10 ألاف دولار إسباني في سنة 1818م لشراء حرية امرأتين إنجليزيتين، كما دفعت 30 ألف دولار عن المركب الشاردي الذي أحتجزه الجزائريون في نفس السنة، ولم يقتصر الأمر على إنجلترا إنما حتى أمريكا وبقية الدول الأوروبية الأخرى كانت تتعامل مع الجزائر بالدولار الإسباني[3].

. المطلب الثالث: العملة المغشوشة

عُرفت العملة الجزائرية بجملة من المميزات التي جعلتها تلقى إقبالا كبيرا، حيث كانت ذات شهرة واسعة النطاق ولها وزنا معقولا مقارنة بقريناتها في تلك الفترة، ولكن على الرغم من ذلك لم تسلم وتعرضت هي الأخرى للسطو على سلامتها والغش في وزنها فانتشرت العملات المزيفة في الجزائر وتضخمت كمياتها[4].

---

[1]- أطلق اسم الريال في الأصل على القرش الإشبيلي المتكون من 8 ريالات، و كان هذا القرش عملة التداول في جزء كبير ممن العالم منذ القرن 16م إلى القرن 19 م، أنظر: منور مروش، **المرجع السابق**، ص 41.

[2]- نفسه، ص ص 39، 42.

[3]- محمد العربي الزبيري، **المرجع السابق**، ص ص 40-41.

[4]- عبد العزيز لعرج، **المرجع السابق**، ص 74.

حسب ما ذكرته يمينة درياس يبدو أن ظاهرة التزوير بدأت على الأقل بداية القرن 17م، لأنَّ قانون الجزائر السياسي والعسكري المؤرخ سنة1086هـ/1657م يشير بصراحة إلى هذه الظاهرة في أحد بنوده نوردها هنا،" يشترط في ضارب النقود الجديدة أن يحتفظ بها عنده وأن لا يتعامل بها في الأسواق في حالة مخالفة ذلك يعاقب بقطع الرأس"[1].

يعود سبب انتشار العملات المزورة بالدرجة الأولى إلى غياب السلطة الحاكمة، وتقصيرها في أداء دورها المنوط بها في مراقبة معامل السكة التي أوكلت إدارتها لليهود، مما سمح لهم مع مرور الوقت استغلال هذه المساحة الشاغرة للسلطة هذا من جهة ومن جهة أخرى امتلاكهم لرصيد مهم من الذهب، وإتقانهم للصناعات المعدنية، فعملوا على الغش وروجوا له ليحتفظوا بفرق العملة لهم، و ليحكموا سيطرتهم على التجارة وأسعارها[2].

و بما أنَ الداي كان هو المسئول عن ضرب وسك النقود الغير ذهبية فكان بالإمكان تغيير وزنها كلما دعت الضرورة، وهذا ما أدى إلى إزدياد عملية الغش والتزييف وتقليل قيمة النقود الجزائرية في العهد العثماني، حتى قيل أنَ جل النقود المتداولة في الجزائر مزورة ولا تتحكم إلى الوزن الشرعي الواجب إتباعه، وأحيانا كانت المزيفات لا تمثل إلا خمس الوزن الشرعي في معيارها و نقاوة معدنها[3].

و الذين كانوا يقومون بتزوير النقود موجودون في الخارج و الداخل، في كل من إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، أما في داخل الجزائر فأهم منطقة اشتهرت بعملية الغش في النقود هي منطقة جبال جرجرة، كانت بها قبيلتان آيت الأربعاء وعلي خروبة، كان سكانها على دراية كبيرة ومهارة فنية فائقة في الصناعات الحديدية، فهم لم يشتهروا بصناعة النقود فقط بل اشتهروا في صناعة الأسلحة النارية أيضا، وساعدهم على ذلك توفر المادة الأولية من حديد

---

[1]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 336.

[2]– نصيرة عزرودي، "**الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، ع 09، ديسمبر 2014، ص 322.

[3]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 67–68.

ورصاد وفضة[1]، وهذا ما أكده حمدان خوجة في قوله " إنَ جبال فليسة وزواوة وبني عباس ووادي بجاية وبني جنات يوجد في هذه القرى مشاغل تصنع فيها النقود المزيفة، فالأهالي ذو مهارة ومقدرة فائقة في نقش المعادن وتقليد جميع النقود..."[2].

وحتى لا يكتشف أمر سكان القبيلتين في عملية التزوير، عملوا على صرف منتجاتهم النقدية في الأسواق الداخلية، إلى تجار قبائل مجاورة لهم مثل قبائل بني يني و بني مغيلة[3].

وبطبيعة الحال كان لانتشار العملة المزيفة تأثيرا سلبيا على التداول النقدي الجزائري، إذ فقدت العملة الحسابية[4] 40% من قيمتها في فترة قصيرة، حيث أنَ انتشار النقود المزيفة يؤدي إلى زيادة الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحسابية للنقود، الأمر الذي أغرى الأجانب داخل الدولة و خارجها بتزييف العملات سعيا للكسب السريع في ظل تساهل الحكومة وسماحها بتداول النقود الأجنبية، بعد الفراغ النقدي الذي حل بالأسواق وانعدام الثقة في التعامل بالعملة الرسمية[5]، وبالتالي غدت النقود الأجنبية أكثر إقبالا خاصة منها الفضية مثل الدوكة والبسطول الإسباني، ويستبعدون النقود النحاسية والذهبية لمزاحمة النقود المغشوشة لها.

و لهذا قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الإجراءات للحد من ظاهرة التزوير، وذلك بإنزال عقوبة الإعدام بالمزورين، فكان كل من يقبض عليه متلبسا بجريمة التزوير يحكم عليه بالموت حرقا ليكون عبرة لغيره[6]، كما تم إعطاء صلاحيات لقائد سباو لمتابعة

1- عبد القادر حليمي، **المرجع السابق**، ص 337.

2- حمدان خوجة، **المصدر السابق**، ص67.

3- عبد القادرحليمي، **المرجع السابق**، ص 337.

4- **العملة الحسابية:** تقليد عالمي قديم، وكانت هذه الأخيرة مستعملة في الأقطار المغربية والعربية قبل العهد العثماني، فالدنانير العشرية معروفة في هذه الأقطار منذ العصر الوسيط، وبعد الانخفاض المتوالي لقيمة الدرهم حل الدينار الخمسيني محل الدينار العشري، وأفضل سبيل لرفع الالتباس هو التمييز بين العملة الحسابية والعملة الفعلية، أما الدنانير فهي وحدات حسابية فقط، أنظر المنور مروش، المرجع السابق، ص 36.

5- شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص 275.

6- ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص ص 205، 203.

المتعاملين مع المزورين، والتشديد عليهم حتى أنه كان يمنع خروج أي شخص من منطقة إلى أخرى بدون رخصة وإن خالف ذلك تصادر أملاكه[1].

وفي الفترة الممتدة ما بين (1811-1823) احتذى الدايات بعض الإصلاحات[2] النقدية، إلى أنها لم تعطي ثمارها بل أدت إلى تناقص قيمة العملة الجزائرية، وأظهرت إخفاق الحكام في انتهاج سياسة مالية تخدم مصالح الدولة وتنمي التبادل التجاري والإنتاج الفلاحي والصناعي، وتحد من تلاعب التجار الأوروبيين واليهود الذين سعوا لاستنزاف خيرات البلاد مقابل تصدير عملات رديئة يتم صنعها بموانئ البحر المتوسط[3].

وقد بلغت نسبة العملة المزورة خلال سنة 1830م 3% من صنف البدقة شيك و 4% من فئة الربع بوجو، الأمر الذي أدى إلى شيوع المقايضة[4] في المبادلات التجارية[5].

من خلال ما سبق يمكن القول أنَ الجزائر خلال العهد العثماني عرفت نظاما نقديا ثنائيا يجمع بين النقود المحلية، التي مثلت رمزا من رموز السيادة الوطنية، والأوروبية التي دلت على انفتاح الجزائر على الدول الأخرى، إذ اعتمدت أغلب الأنشطة التجارية الخارجية على التعامل بالنقد الأجنبي، في حين كانت المعاملات الداخلية تتم بالنقد المحلي،

---

[1]- يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 337.

[2]- من أهم هذه الإصلاحات قيام بعض الدايات بتغيير شكل العملة، عن طريق تعقيد الصنع كي يستعصي على المزيفين تقليدها، و ذلك على الرغم من السلبيات الكبيرة لهذه الخطوة خاصة في التكلفة الكبيرة التي يتطلبها إصدار عملة جديدة، أنظر: شهرزاد شلبي، **المرجع السابق**، ص277.

[3]- فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، 68.

[4]- **المقايضة:** هي عملية البيع عن طريق إستبدال سلعة بسلعة، أنظر: ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، **المرجع السابق**، ص 27.

[5]- نفسه، ص 27.

و الجدير بالذكر أنَ النقود المحلية لم تعرف قيمة ثابتة وذلك نتيجة لتأثرها بالركود الاقتصادي بصفة عامة والتجاري بصفة خاصة، دون أن ننسى الدور الكبير الذي لعبته العملة المزيفة في تدهور النقود المحلية، وكان من النتائج السلبية لهذه الظاهرة اللجوء إلى المقايضة لقلة ثقة المجتمع في فعالية النقود.

الخاتمة

- الخاتمة:

بعد العرض والتحليل لموضوع البحث " السياسة النقدية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م) " توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة نلخصها فيما يلي:

- مثلت المؤسسات المالية العصب الحساس في الإيالة وعلى رأسها الخزينة التي عرفت انتشارا واسعا وزادت مداخلها مما أدى بالمسئولين إلى تنظيمها ورعاية شؤونها غير أنها شهدت تذبذب في مصادر الدخل أواخر العهد العثماني بسبب تراجع غنائم الجهاد البحري ممّا أدى باللجوء إلى السياسة الضريبية.

- كان لمؤسسة بيت المال دورا اقتصادي فعال متمثل في المساهمة في تغطية عجز الخزينة، أما الدور الاجتماعي متمثل في الأعمال الخيرية والإنسانية كالتكفل بالفقراء والأيتام.

- تعد مؤسسة دار الضرب من مؤسسات النظام النقدي فهي تعمل على التحكم بعملية إيجاد النقود وإعدامها وهذا ما يميزها عن سائر المؤسسات المالية، مع أنَ جميع هذه المؤسسات في الواقع مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا، وإذ كانت هذه الوظيفة النقدية أعني إيجاد النقود وإعدامها تختص في الأنظمة الحديثة بالبنوك المركزية والبنوك التجارية، فإنها كانت قديما منوطة بمؤسسات أخرى في مقدمتها دور ضرب العملة.

- سكت العملة الجزائرية من معادن مختلفة وهي: (الذهب والفضة والنحاس والحديد) وكان هناك أنواع عديدة ومتنوعة للعملة حيث كان كل نوع يستمد قيمته من المعدن المتكون منه.

- كانت المعادن نادرة مما كان يضطر إلى سك العملة من الحلي الموجودة في الخزينة المركزية.

الخاتمة:

– عرفت العملة الجزائرية تطورات عدة خلال الفترة العثمانية، حيث مرت بمرحلة انتقالية بداية من أواخر العهد الزياني، ذلك أنَ العثمانيون لم يهمهم في بداية أمرهم بالجزائر إلا أن تكون السكة باسم السلطان العثماني دون التركيز على شكلها، وبذلك احتفظت السكة الجزائرية في بداية العهد العثماني بشكلها الزياني مع تغيير مضمونها إذ لم تخلو من الألقاب والعبارات الدعائية للسلطان العثماني.

– كانت النّقود المعدنية هي أساس التعاملات المالية لأنّ العملات الورقية كانت نادرة.

– أما بالنسبة لقوالب الضرب كانت تأتي من اسطنبول وتسلم إلى دار السك الجزائرية وعليها أسماء السلاطين العثمانيين فأغلب القوالب المعتمدة في الجزائر هي " القوالب المحفورة مباشرة " أمّا القوالب المصبوبة تم إتباعها في سك العملة الاسبانية.

– اعتمدت الجزائر عبر مختلف مراحل الحكم العثماني نظاما نقديا مزدوجا يجمع بين العملات الرسمية المحلية وعملات دول أجنبية، الهدف الأساسي منه هو توفير كمية النقود التي تلبي حاجات اقتصادها المحلي.

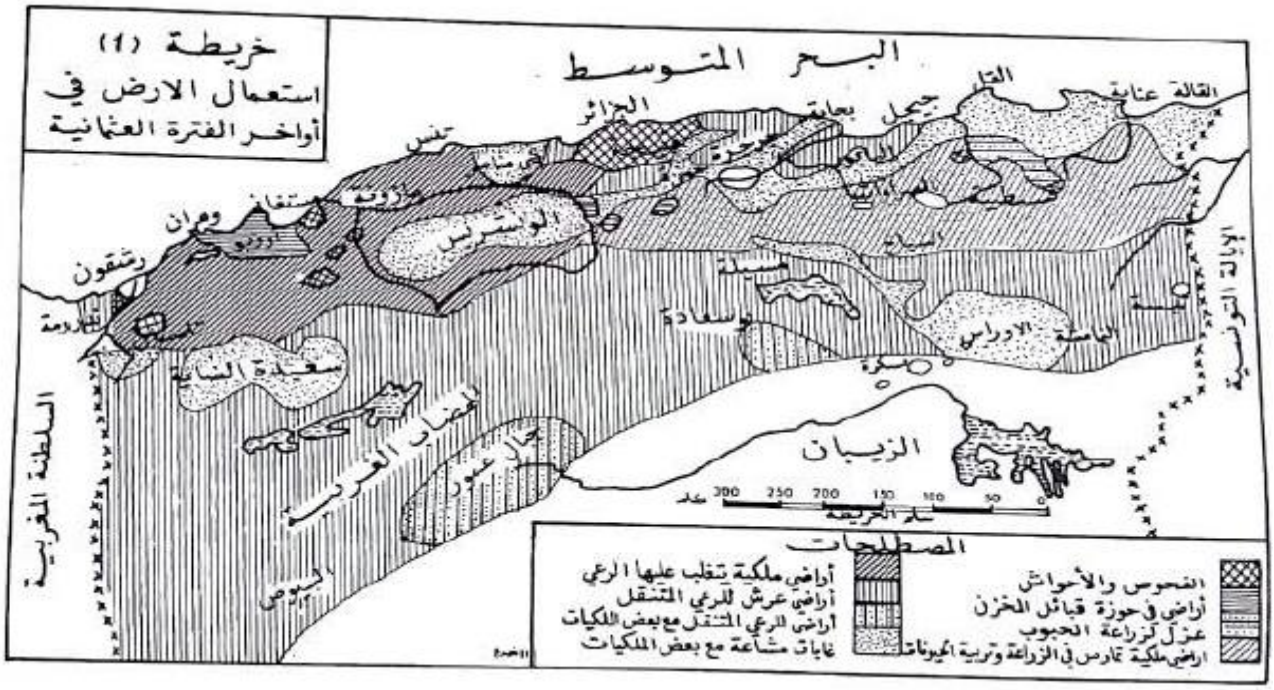
– الابتعاد عن النصوص الدينية من بسملة وآيات قرآنية التّي طبعت السكة الإسلامية السّابقة و تعويضها بالألقاب الفخرية والأدعية السلطانية هذا ما دل على قوة الدولة العثمانية واتساع نفوذها شرقا وغربا.

– معاناة الجزائر من العملات المزيّفة التي كانت في العديد من الأحيان تؤثر على العملة الجزائرية، من خلال العمل على إنقاص قيمتها في السوق داخليا وخارجيا وكانت هذه النقود تضرب من قبل سكان المدن الجزائرية الداخلية.

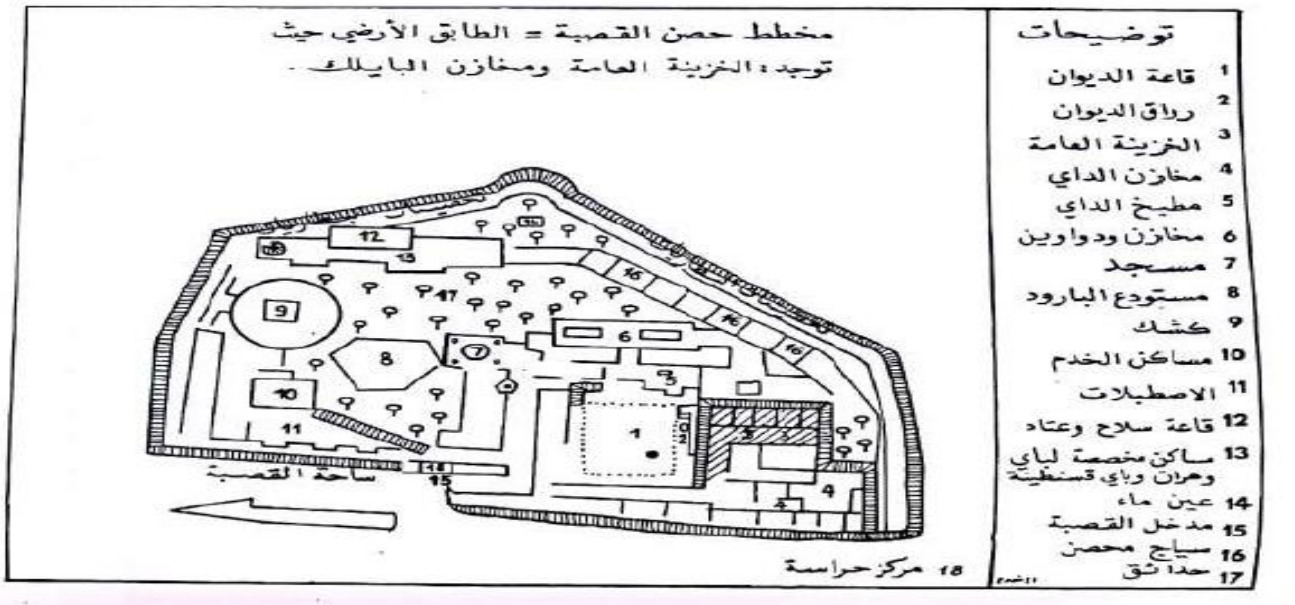
الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم1: خريطة الجزائر الزراعية في أواخر العهد العثماني[1].



الملحق رقم 2: مخطط مبنى حصن القصبة حيث توجد الخزينة[2]



[1]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 229.

[2]– نفسه، ص 335.

الملحق رقم 3:

قالب ختم يرجع لسنة 1796م[1]

المعدن: حديد الوزن: 400غ القطر: 29ملم رقم الجرد 4h fe 7104 مكان الحفظ: المتحف الوطني سيرتا **وكتابات هذا القالب على النحو التالي:** سلطان سليم خان عز نصره ضرب في جزاير 1211		

الملحق رقم 04:

ـ نصف السلطاني باسم السلطان محمود الأول، مؤرخ في سنة 1747م[2].



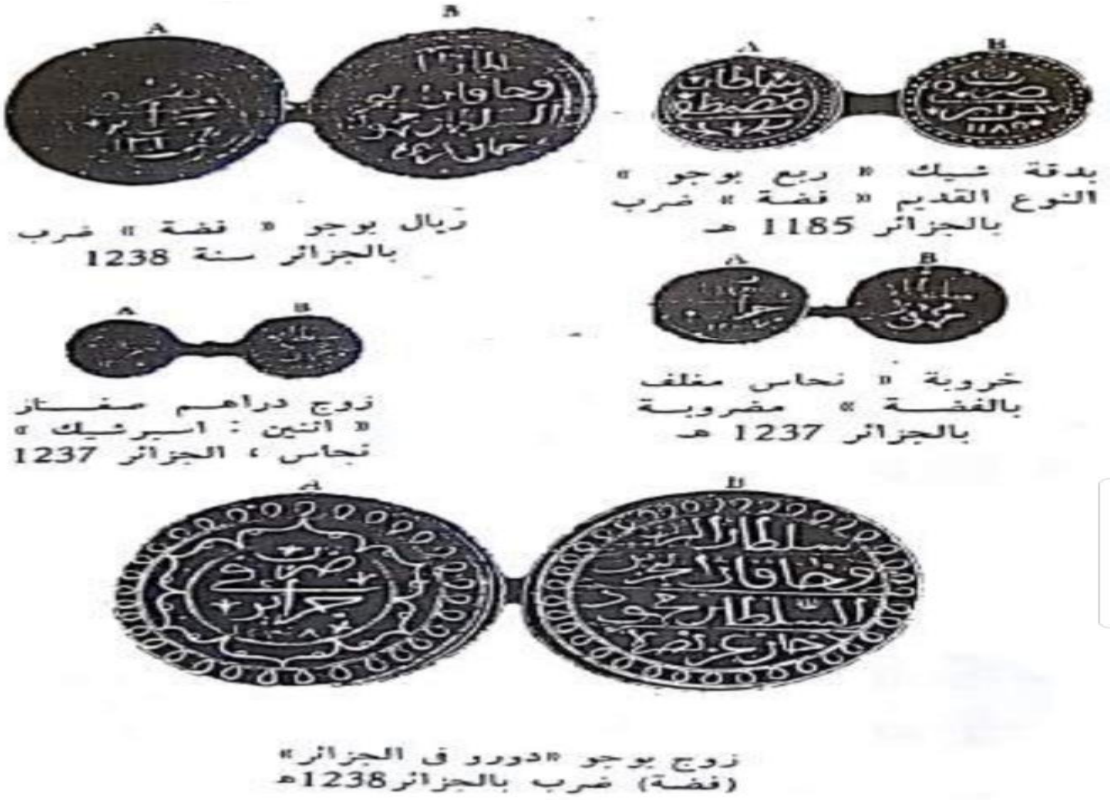
[1]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 92.

[2]– يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص 207.

الملاحق:

الملحق رقم 05:

ـ نماذج من العملة الجزائرية المضروبة بدار السك (1731-1824)[1].



الملحق رقم 06:

ـ ريال درهم باسم السلطان مصطفى، مؤرخ سنة 1771م .[2]


الوجـــه


الظهـر

[1]– ناصر الدين سعيدوني، " **النظام المالي**..."، المرجع السابق، ص 337.

[2]– فيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص 117.

ـ الملحق رقم 07:

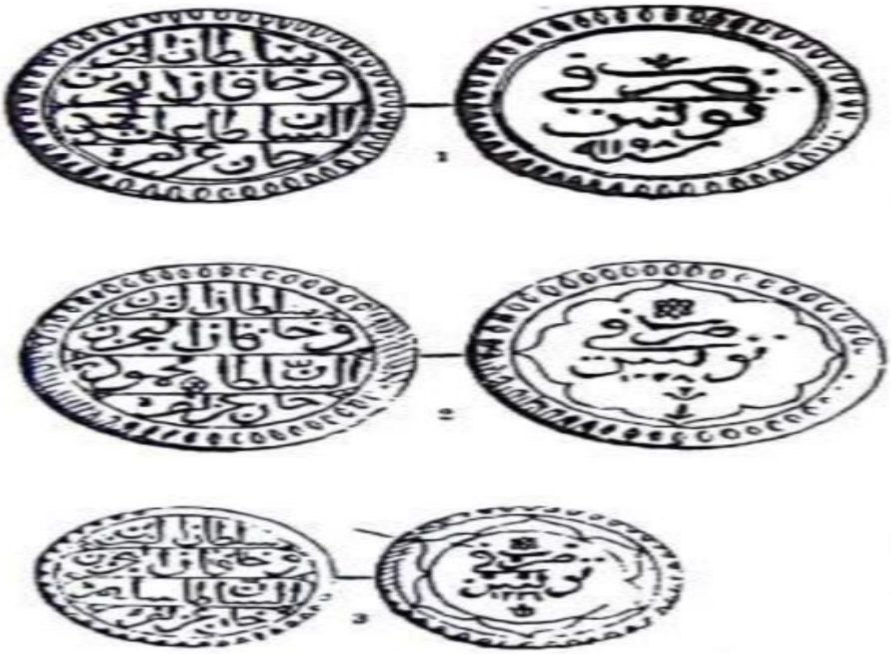
يمثل الجدول أهم النقود الإسبانية المستعملة في الجزائر و قيمة كل عملة أو وزنها:[1]

نوع النقود	قيمتها أو وزنها
الدبلون الفضي	5.40 ف
الدوكة	24 آس آو 9 ص
الكرونة	/
الدورو الإسباني	5.25 ف
أو القرش الإسباني	5.43 ف
قرش إشبيلية	/
القرش المكسيكي	3.7 ب.ش
الريال الإسباني	15 آس
الإسبر الفضي المربع	15 ر.إسباني
البستول الإسباني	4.4 ب.ش
الكاتريل الإسباني	86 ف

[1]– ناصر الدين سعيدوني، "**النظام المالي**.."، المرجع السابق، ص 188–189.

الملحق رقم 08:

ـ نماذج عن بعض النقود التونسية المتداولة في الجزائر[1].



الملحق رقم 09:

نماذج عن النقود المغربية التي كانت متداولة في الجزائر العثمانية[2]



[1]– ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 339.

[2]– فهيمة رزقي، **المرجع السابق**، ص ص 245، 247، 249.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

-أولا: المصادر

1- ابن المنظور بن محمد مكرم، "**لسان العرب**"، تح: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعرفة، القاهرة، (د س).

2- ابن بعرة منصور الذهبي الكاملي، "**كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية**"، تح: عبد الرحمان فهمي (د ط)، دار القاهرة، مصر، 1966.

3- ابن خلدون عبد الرحمن، "**ديوان المبتدأ والخبر**"، تح ومر: خليل شحادة وسهيل زكار، ج7، (د ط)، دار الفكر، بيروت، 2000.

4- ابن خلدون عبد الرحمن، "**مقدمة ابن خلدون**"، ج1، تح: عبد الله بن محمد درويش، ط1، دار يعرب، دمشق، 2004.

5- ابن مماتي أسعد، "**قوانين الدواوين**"، ج تح: عزيز سوريال عطية، ط1، مكتبة مادبولي، القاهرة، 1991.

6- أبي الحكيم علي يوسف الحكيم، "**الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة**"، تح: حسين مؤنس مجلة العهد المصري للدراسات الإسلامية، اسبانيا، 1958.

7- البيروني، "**الجماهر في معرفة الجواهر**"، ط1، حيدر أباد، 1936.

8- التلمساني محمد بن رقية، "**الزهرة النادرة في ما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**"، تح: جبر الدين السعيدي الجزائري، ط1، أوراق ثقافية، الجزائر، 2017.

9- الدمشقي شمس الدين عبد الله، "**نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**"، تح: أعشطس بن يحيى، (د ط)، مطبعة أكاديمية الإمبراطورية، طوبورغ، 1856.

10- الرّازي بن أبي بكر بن عبد القادر، "**مختار الصحاح**"، (د ط)، مكتبة لبنان، لبنان، 1986.

11- الزهار أحمد شريف، "**مذكرة أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**"، تح: أحمد توفيق المدني، ش و ن ت، الجزائر، 1974.

12- السعدي عبد الرحمان، "**تسيير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان**"، تح: عبد الرّحمان بن معلا اللويحق، ط1، دار ابن حزم، لبنان، 2001.

13- الماوردي أبي الحسن علي، "**الأحكام السلطانية و الولايات الدينية**"، (د ط)، القاهرة 1973.

14- المحامي محمد فريد بك، "**تاريخ الدولة العليّة العثمانية**"، تح: إحسان حقّي، ط1، دار النّفاس، بيروت، 1981.

15- المقري أحمد بن محمّد الفيومي، "**المصباح المني في غريب الشرح الكبير**"، تح: عبد العظيم الشناوي، ط2، دار المعارف، القاهرة، (د س).

16- الوزّان حسن، "**وصف إفريقيا**"، تر: محمّد حجّي ومحمّد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

17- بن ميمون بن محمد الجزائري، "**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**"، تح و تق: محمّد ابن الكريم، ط2، ش و ن ت، الجزائر، 1981.

18- خوجة حمدان بن عثمان، "**المرآة**"، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، م و ف م، الجزائر، 2006.

19- سبنسير وليام شالر، "**الجزائر في عهد رياس البحر**"، تع وتق: عبد القادر زيادة، (د ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

20- شالر وليام، "**مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر** (1816-1924م)"، تع وتق تح: اسماعيل العربي، ش و ن ت، الجزائر، 1982.

21- فندلين شلوصر، "**قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837م)**"، تر وتق: أبو العيد دودو، (د ط)، ش و ن ت، الجزائر، 1977.

22- مجهول، "**سيرة المجاهد خير الدّين بربروس في الجزائر**"، تح وتق: عبد الله حمّادي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

23- مجهول، "**غزوات عروج و خير الدين**"، تص وتع: عبد القادر نور الدين، (د ط)، المطبعة الثعالبيّة والمكتبة الأدبية، الجزائر، 1994.

24- هابنسترايت.ج.أو، "**رحلة العالم الألماني ج.أو. هابنسترايت إلى الجزائر وطرابلس**" **(1145هـ - 1792م)**، ترو تق وتع: ناصر الدّين سعيدوني، (د ط)، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2013.

- المصادر الأجنبية:

- Pananti, **Relation d'un séjour à Alger**, traduit de L'anglais, le normant MDCCCXX, Paris, 1820.

*** ثانيا :المراجع:**

أ - الكتب:

قائمة المصادر والمراجع:

1- الزبيري محمد العربي، "**التجارة الخارجية للشرق الجزائري**"،(د ط)، ش و ن ت، الجزائر، 1972.

2- عمورة عمار ، "**الجزائر بوابة التاريخ من قبل التاريخ إلى 1962**"، ج2، (د ط)، دار المعرفة، الجزائر، (د س).

3- التر عزيز سامح، "**الأتراك العثمانيين في شمال إفريقيا**"، ط1، دار الهضبة العربيّة، بيروت، 1988.

4- الحسني باقر محمد، "**تطور النقود العربية والإسلامية**"، ط1، دار الجاحظ، بغداد، 1996.

5- الحلاق حسن، "**دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية**"، ط2، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1999.

6- الحلاق حسن والصباغ عباس، "**المعجم الجامع في المصطلحات (الأيوبية والعثمانيّة ذات الأصول العربية والفارسية والتركية)**"، ط1، دار العلم، بيروت، 1999.

7- السليماني أحمد، "**النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**"، (د ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، (د س).

8- الصاوي أحمد السيد، "**النقود المتداولة في مصر العثمانية**"، ط1، مركز الحضارة العربيّة، مصر، 2001.

9- النبراوي رأفت، "**النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس إلى نهاية القرن 19هـ**"، ط1، دار مكتبة الزهراء الشرق، 2000.

10- بوعزيز يحيى، "**تلمسان عاصمة الغرب**"، (د ط)، سحب الطباعة للجيش، الجزائر، 2007.

11- تميم آسيا، " **الشخصيات الجزائرية 100 شخصية**"، (د ط)، دار المسك للنشر والتوزيع، 2008.

12- حلمي عبد القادر، "**مدينة الجزائر نشأتها وتطوّرها قبل 1830**"، ط1، المكتبة الجزائرية للدراسات التاريخية، 1972.

13- حمادة نزيه، "**معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**"، ط1، دار القلم، دمشق، 2008.

14- خير فارس محمد، "**تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**"، ط1، دمشق، 1969.

15- درياس يمينة، "**السكة الجزائرية في العهد العثماني**"، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

16- رحاحلة إبراهيم القاسم، "**النقود ودور الضّرب في القرنين الأوّلين(749-975م)**"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

17- سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي، "**الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)**"، ج4، م و ك، الجزائر، 1984.

18- سعيدوني نصر الدين، "**النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)**"، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2012.

19- سعيدوني نصر الدين، "**ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2008.

20- سهيل صابان، "**المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**"، مر: عبد الرزاق محمد، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000.

21- شويتام أرزقي، "**نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)**"، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

22- شويتام أرزقي، "**المجتمع الجزائري وفعالياته(1519-1830م)**"، (د ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

23- طوبال نجوى، " **يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات (1700-1870) من خلال سجلات المحاكم الشرعية**"، (د ط)، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

24- عباد صالح، "**الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)**"، (د ط)، دار هوما، الجزائر، 2012.

25- عبد القادر نور الدّين، "**صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي**"، (د ط)، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

26- عميراوي حميدة، "**علاقات بايلك الشّرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبدايةالاحتلال الفرنسي**"، (د ط)، دار البحث، قسنطينة، 2002.

27- فكاير عبد القادر، "**الغزو الاسباني للسّواحل الجزائريّة (910-1206هـ/1505-1792م)**"، (د ط)، دار هومة، الجزائر، 2012.

28- فهمي عبد الرحمان، "**النّقود العربيّة ماضيها وحاضرها**"، (د ط)، دار القلم، القاهرة، 1964.

29- قنان جمال، "**نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م)**"، (ط خ)، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2012.

30- محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671م)**"، (د ط) ، دار البصائر الجديدة ، الجزائر ، 2013.

31- مروش منور، "**دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة ، الأسعار والمداخيل)**"، ج1، (د ط)، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2009.

32- ميلي مبارك بن محمد الهلالي، "**تاريخ الجزائر في القديم و الحديث**"، ج3، (د ط)، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

33- نويهض عادل، "**معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر**"، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980.

34- هلالي حنفي، "**أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، ط1 ، دار الهدى للطّباعة والنّشر ، الجزائر ، 2008.

- الكتب الأجنبية:

- Temimi Abd Eljelil, « **le beylik de de Constantine et hadj Ahmed bey (1830-1837)** » , revue d'histoire Maghrébin-vol, 1978.

ب- الموسوعات:

1- باشا حسن، "**موسوعة العمارة و الآثار والفنون الإسلامية**"، مج2، ط1، لبنان، 1999.

2- حامد ربيع خليفة، "**الفنون الإسلامية في العصور الحديثة**"، ط4، مكتبة زهراء الشّرق، 2007.

3- حماد حسين فهد، "**موسوعة الآثار التاريخية**"، (د ط)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

4- وجدي محمد فريد، "**دائرة المعارف القرن 20 م**"، مج4، (د ط)، دار الفك، بيروت، د س.

ج- الرسائل الجامعية:

1-العربي اسمهان، "**الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق الجزائري خلال العهد العثماني(1713-1792)**"، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجلالي اليابس، سيدي بلعباس،2013/2012.

2- القشاعي فلة، "**النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني**"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،1990/1989.

3- بالعمري فاتح، "**الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحالة**"، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،2017.

4- بن قرية صالح، "**المسكوكات الغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد**"، أطروحة دكتوراه في الآثار الإسلامية، الجزائر، 1983/1982.

5- حسان كشرود، "**رواتب الجند و عامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، كلية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007م.

6- حصام صورية، **العلاقات بين ايالتي الجزائر و تونس خلال القرن 18**،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة وهران،2010.

7- رزقي فهيمة،" **سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا-قسنطينة-**"، رسالة ماجيستير في التراث و الدراسات الاثرية،2011/2010.

8- شلبي شهرزاد، "**المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية – انموذجا-(1798-1830م)**"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر،باتنة،2019/2018.

9-عدوان منير، "**مؤسسة بيت المال في صدر الاسلام(31هـ-132هـ)**"، رسالة ماجستير،قسم التاريخ، كليات الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2007.

10- عقاد سعاد، "**الفلاحون الجزائريون و السلطة العثمانية الجزائرية(1519-1830م) دار السلطان-انموذجا-**"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014/2013.

11- لنوار صبرينة، "**مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني**"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2010/2009.

د:المجلات:

1- المشهداني مؤيد محمود، "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني(1518-1830م)**"، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مج5، ع16، جامعة تكرت، افريل2016.

2- سيدهم فاطمة الزهراء، "**موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع ق19م**"، دورية كان التاريخية، ع13.

3- يوسف امير، "**الواقع الاقتصادي للجزائر خلال العهد التركي**"، مجلة قضايا تاريخية ، ع8، 2017.

4-عزرودي نصيرة ، "**الغش في العملة في بلاد المغرب الاوسط من خلال كتب النوازل المتاخرة**"، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ، ع9، ديسمبر2014.

5-فكايري عبد القادر،"**العملات الاسبانية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة العصور الجديدة،ع5، 2012.

6-لعرج عبد العزيز، "**السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال و العهد العثماني**"، مجلة البحوث التاريخية، مج3، ع2، دار المنظومة، ليبيا، 2011.

7-لنوار صبرينة، "**آليات تسيير مؤسسة بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني**"، مجلة كلية التربية الأساسية لعلوم التربية و الإنسانية، ع26، جامعة بابل، أفريل2016.

الفهرس

الموضوع	الصفحات
الإهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمة	04-01
المبحث التمهيدي: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني	
1-الزراعة	07
2-الصناعة	11
3-التجارة	14
المبحث الأول: المؤسسات المالية في الجزائر خلال العهد العثماني	
المطلب الأول: الخزينـــــــة	19
المطلب الثاني: مؤسسة بيت المال	27
المطلب الثالث: دار السك	31
المبحث الثاني: واقع صناعة السكة في الجزائر خلال العهد العثماني	
المطلب الأول: السكـــــة	37
المطلب الثاني: دور الضرب	42
المطلب الثالث: قوالب ضرب السكة	48
المبحث الثالث: أنواع العملات في الجزائر خلال العهد العثماني	
المطلب الأول: العملة المحلية	53
المطلب الثاني: العملات الأجنبية	60
المطلب الثالث: العملة المزيفة	67
الخاتمة	74-73
الملاحق	79-75
قائمة المصادر والمراجع	90-81
الفهرس	101